



مقابل موافقة فرع بنك الإمارات دبي الوطني - المملكة العربية السعودية (يشار إليه فيما يلي بـ«البنك») على إصدار وتوفير البطاقة الائتمانية (لـ«حامل البطاقة» حسبما هو معرف أدناه) بموجب الطلب المقدم من حامل البطاقة: يوافق حامل البطاقة بموجبه على هذه الشروط والأحكام بالإضافة إلى أي شروط وأحكام، إن وجدت، مبينة في نموذج طلب البطاقة الائتمانية المعبأ و/أو خطاب الموافقة وأي مستند آخر ذي صلة (ويشار إليها مجتمعة فيما يلي بـ«الشروط والأحكام» أو «اتفاقية بطاقة الائتمان» >) ويوافق حامل البطاقة بموجبه ويقر باطلاعه وموافقته على هذه الأحكام والشروط بالإضافة إلى الشروط والأحكام العامة الخاصة بالبنك فيما يتعلق بالحسابات والخدمات المصرفية، ويجب أن تقرأ جميع تلك الشروط والأحكام مقترنة بعضها البعض حيثما انطبق ذلك.

يقدم فرع بنك الإمارات دبي الوطني - المملكة العربية السعودية «البنك» منتج البطاقات الائتمانية «البطاقة» طبقاً للشروط والأحكام التالية:

1. التعريفات:

في هذه الشروط والأحكام، تحمل المصطلحات التالية المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

اتفاقية البطاقات الائتمانية: هي اتفاقية بشأن البطاقة الائتمانية بين البنك وحامل البطاقة.

ساما: البنك المركزي السعودي.

البنك: فرع بنك الإمارات دبي الوطني وأي من فروع التابعة بالمملكة العربية السعودية وخلفائه والمتنازل لهم قانونياً تحت رقابة وإشراف البنك المركزي السعودي لإصدار وتمويل بطاقات الائتمان.

العميل/حامل البطاقة: هو المتقدم بطلب ليحصل على بطاقة ائتمانية من البنك، ويلتزم بدفع كافة الالتزامات الناجمة عن إصدار البطاقة ويعتبر حامل البطاقة الرئيسي ويكون مسؤولاً عن كافة البطاقات التي تصدر في الحساب وتشمل على سبيل المثال - البطاقات الإضافية.

حامل البطاقة الرئيسي: الشخص الذي يقدم إلى البنك طلب الحصول على البطاقة ويفتح باسمه حساب البطاقة، ويكون مسؤولاً عن كافة البطاقات التي تصدر في الحساب وتشمل على سبيل المثال - البطاقات الإضافية.

حامل البطاقة الإضافية: كل شخص يصدر البنك بطاقة إضافية له بطلب من حامل البطاقة الرئيسي

البطاقة الائتمانية: بطاقة يصدرها البنك يستطيع العميل من خلالها الحصول على السلع أو الخدمات أو النقد حسب الحد الائتماني مع الالتزام بدفع المبلغ المستحق بعد ذلك أو وفقاً لترتيبات الدفع المتفق عليها.

كشف الحساب: وثيقة دورية يصدرها البنك موجهة للعميل، تحتوي على بيانات العمليات التي تمت من خلال بطاقة الائتمان خلال فترة معينة مع ذكر كافة المعلومات المطلوبة وكافة المبالغ المستحقة على حامل البطاقة الأساسي والإضافي إن وجدت لصالح البنك.

المبلغ المستحق: إجمالي المبالغ التي تم استخدامها عبر بطاقة الائتمان بالإضافة إلى أي رسوم أو تكاليف لصالح الجهة المصدرة والتي يجب على العميل سدادها وفق ترتيبات السداد المتفق عليها مع الجهة المصدرة.

الحد الأدنى: المبلغ الأدنى من المبلغ المستحق والذي يجب على العميل سداؤه في أو قبل تاريخ الاستحقاق.

فترة السماح: التاريخ النهائي لفترة سماح الدفع التي يتعين على العميل خلالها سداد المبلغ المستحق وفقاً لترتيبات الدفع المتفق عليها.

كلفة الأجل: قيمة الأجل على المبلغ المستحق الذي لم يتم سدادها خلال فترة السماح، والمقررة على المستفيد بموجب اتفاقية بطاقة الائتمان.

رسوم السداد المتأخر: مبلغ يتم استيفاءه من العميل بعد انتهاء فترة السماح دون سداد المبلغ المستحق وفق ترتيبات السداد المتفق عليها.

الإفصاح الأولي: معلومات أساسية وواضحة عن بطاقة الائتمان، كالرسوم والتكاليف، والحد الائتماني، وأحكام السداد، ويتم تقديمها إلى العميل قبل إبرام اتفاقية بطاقة الائتمان.

السجل الائتماني: تقرير تصدره شركات المعلومات الائتمانية يحتوي على المعلومات الائتمانية للعميل.

الاستخدام غير المصرح به: العمليات التي تتم باستخدام بطاقة الائتمان دون موافقة أو تفويض من العميل.

ميزة أساسية: المزايا والخدمات التي تعد جزءاً من الخدمات الأساسية لبطاقة الائتمان، والتي تقدم تلقائياً دون الحاجة إلى طلب أو دفع رسوم إضافية.

يوم: يوم تقويمي يشمل إجازة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية.

يوم عمل: يوم تقويمي لا يشمل إجازة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية.

الحد الائتماني: هو السقف الأعلى للمبلغ المتاح الذي يسمح به البنك لحامل البطاقة الحصول على سلع، أو خدمات، أو السحب النقدي وفق هذه الشروط والأحكام وأحكام اتفاقية بطاقة الائتمان.

عملية/عمليات البطاقة: أي عملية يتم تنفيذها باستعمال البطاقة مثل: السحب النقدي، والمشتريات عبر نقاط البيع، والمشتريات عبر الإنترنت (عمليات تمرير البطاقة وعدم تمرير البطاقة)، وسداد الرسوم مثل الرسوم المقررة من البنك/ رسوم الخدمة.

السحب النقدي (السلفة النقدية): استخدم من الحد الائتماني عن طريق السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي، أو إجراء تحويل إلى حساب جاري، أو شحن المحفظة الإلكترونية.

وسيلة اتصال موثقة مضمونة: البريد المسجل، التسليم اليدوي، الشحن، الرسائل النصية، أو أي وسيلة إلكترونية مسجلة يمكن التحقق منها وإثباتها واسترجاعها.

تاريخ الاستحقاق: التاريخ الذي تكون فيه كافة المبالغ المستحقة على حامل البطاقة واجبة الدفع.

معدل النسبة السنوي (APR):

إجمالي تكلفة بطاقة الائتمان محسوبة وفقاً لأحكام قواعد احتساب معدل النسبة السنوية (APR) الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

البطاقة الائتمانية ذات العلامة التجارية المشتركة: هي نتيجة شراكة متبادلة بين البنك (مصدر البطاقة الائتمانية) والشريك، والتي ينتج عنها بطاقة ائتمانية توفر مزايا خاصة بالعلامة التجارية لحامل البطاقة.

ميزة اختيارية: المزايا والخدمات التي لا تُشكل جزءاً من المزايا أو الخدمات الأساسية لبطاقة الائتمان ويتطلب الحصول عليها دفع رسوم إضافية و/أو عمولة من قبل حامل البطاقة، تقدم هذه المميزات والخدمات بناءً على طلب العميل.

2. إصدار البطاقة:

- 2.1 يشترط ألا يقل عمر المتقدم لإصدار البطاقة الرئيسية عن واحد وعشرين (21) عاماً.
- 2.2 إن طلب إصدار البطاقة يتم بناءً على تقييم قدرة المتقدم المالية بالإيفاء بكامل المتطلبات الخاصة باتفاقية البطاقة وبما يتلاءم مع السياسة الائتمانية واستراتيجية إدارة المخاطر للبنك.
- 2.3 يحق للبنك رفض طلب إصدار البطاقة الجديدة أو البديلة أو الإضافية، وفي حال تم رفض إصدار البطاقة لمقدم جديد أو سابق فسيتم إشعار العميل بأسباب الرفض وآلية الاعتراض على الرفض من خلال وسيلة اتصال موثقة في غضون ثلاثة أيام من تاريخ اتخاذ قرار الرفض.
- 2.4 يحتفظ البنك بحق تغيير تصاميم ومخططات البطاقة في أي وقت ودون إشعار مسبق لحامل البطاقة.

- 2.5 يجب على حامل البطاقة قراءة وفهم والموافقة على الشروط والأحكام للمزايا الموفرة من قبل شركات المدفوعات المالية ويمكن الاطلاع على المزايا عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك.
- 2.6 سيتم الإشعار من خلال الرسائل النصية الموثقة عند إصدار البطاقة بنجاح.

3. مدة صلاحية البطاقة، وتجديدها:

تكون مدة صلاحية البطاقة (خمس سنوات ميلادية) ويبين البنك تاريخ انتهاء البطاقة مطبوعاً على البطاقة وقت الإصدار. وتجدد البطاقة بعد انتهائها تلقائياً لمدة أقصاها (خمس سنوات ميلادية) من تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة وذلك ما لم يقرر البنك وفقاً لإرادته المنفردة عدم التجديد لأي سبب يراه أو ما لم يخطر حامل البطاقة البنك عبر إحدى وسائل الاتصال الموثقة بعدم رغبته في التجديد وذلك قبل (30) يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة.

4. استخدام البطاقة:

4.1 يقوم البنك بعد إصدار البطاقة بتسليمها إلى حامل البطاقة، ويمكن لحامل البطاقة استلامها من أحد فروع البنك أو أن يطلب إرسالها على العنوان الوطني الموضح في الطلب المقدم منه. ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن التأكد من صحة بيانات عنوانه المبينة في طلب إصدار البطاقة، ويتحمل وحده مسؤولية عدم صحة تلك البيانات.

4.2 يجب على حامل البطاقة عدم السماح لأي شخص آخر باستخدامها، كما يتعين عليه المحافظة على البطاقة وعدم إفشاء الرقم السري، ويتحمل وحده أي مسؤولية مترتبة على إفشائه.

4.3 على حامل البطاقة تفعيل البطاقة فور استلامها من خلال وسائل الاتصال المعتمدة من البنك. ويجوز للبنك التواصل مع حامل البطاقة عبر أرقام الاتصال التي قدمها حامل البطاقة والمسجلة لدى البنك لغرض تفعيل البطاقة. ويُعد طلب تفعيل البطاقة، سواءً تم من قبل حامل البطاقة أو من خلال البنك، دليلاً على استلام حامل البطاقة للبطاقة وحيازته لها، وموافقة على هذه الشروط والأحكام، وعلى الشروط والأحكام الخاصة بالمنتج المتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك.

4.4 يقتصر استخدام البطاقة على حاملها ويخضع هذا الاستخدام لهذه الشروط والأحكام وأي شروط ومستندات أخرى مرتبطة بهذه الشروط.

4.5 يتم احتساب جميع المعاملات بالريال السعودي. ويُحوّل أي مبلغ لمعاملة تتم بعملة أخرى غير الريال السعودي إلى الريال السعودي وفقاً لسعر الصرف الذي يحدده البنك في تاريخ خصم مبلغ المعاملة من حساب البطاقة. وقد تطبق رسوم تحويل العملة على هذه المعاملات، بالإضافة إلى المعاملات التي تتم معالجتها بالريال السعودي خارج المملكة العربية السعودية، أو عندما يكون التاجر موجوداً خارج المملكة العربية السعودية. وتُطبق أي رسوم إضافية مستحقة على هذه المعاملات وفقاً للإفصاح الأولي وجدول الرسوم والتكاليف.

4.6 يتعهد حامل البطاقة ألا يستخدم البطاقة لأي أغراض غير قانونية بما في ذلك شراء سلع أو خدمات ممنوعة بموجب قوانين المملكة العربية السعودية. وفي حال مخالفة حامل البطاقة لأي من ذلك فيحق للبنك إلغاء البطاقة وأية بطاقات إضافية أخرى ويلتزم حامل البطاقة بسداد المبالغ المستحقة مباشرة.

4.7 يتحمل حامل البطاقة جميع الالتزامات الناشئة عن عمليات الشراء التي يجريها عبر الانترنت، وفي حال طلب الموقع رمز الحماية لسحب مبلغ العملية من البطاقة، فسيتم إرسال كلمة مرور لمرة واحدة إلى رقم الجوال المسجل في حساب البطاقة.

4.8 لن يكون البنك تحت أي ظرف من الظروف مسؤولاً عن رفض التاجر البطاقة للبضائع والخدمات التي يقدمها التاجر أو مقدم الخدمات. إن أي شكوى أو مطالبة ضد تاجر أو مزود للخدمات لن يعفي حامل البطاقة من أي من مسؤولياته تجاه البنك بموجب هذه الاتفاقية.

4.9 على حامل البطاقة التحقق من أن كافة العمليات بالبطاقة مسجلة ومثبتة بكشف حساب البطاقة، ويحق لحامل البطاقة تقديم اعتراض للبنك باستخدام وسيلة اتصال موثقة مدعومة بالأوراق المثبتة واللازمة خلال 30 يوماً من تاريخ كشف الحساب. كما توضح الفقرة (10) التفاصيل المتعلقة بالمعاملات المتنازع عليها. ويعتبر العميل قد قبل بكافة العمليات والرسوم ما لم يتم إخطار البنك بها خلال 30 يوماً من تاريخ كشف الحساب.

4.10 يقوم البنك بإشعار حامل البطاقة فور تنفيذ أي عملية مالية تتم باستخدام البطاقة، وذلك عبر الرسائل النصية.

5. الحد الائتماني للبطاقة:

5.1 يُعين البنك حد الائتمان بناءً على معايير الائتمان المتبعة لديه ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي في هذا الشأن، وعلى حامل البطاقة التقيد بذلك الحد بدقة تامة، وبإمكان حامل البطاقة التقدم بطلب مراجعة الحد الائتماني له في أي وقت من الأوقات.

5.2 يحق للبنك في أي وقت تغيير الحد الائتماني بالتخفيض وذلك دون الرجوع لحامل البطاقة، ويتم إشعار حامل البطاقة بذلك مع توضيح مبررات تخفيض الحد الائتماني. وفيما يتعلق بزيادة الحد الائتماني: فلن يقوم البنك بزيادة الحد الائتماني للبطاقة إلا بعد تلقيه طلباً موثقاً من حامل البطاقة الرئيسي ووفقاً للضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي في شأن ذلك، وسيتم توثيق الموافقة المسبقة من حامل البطاقة الرئيسي في ملفه الائتماني.

5.3 يُعين البنك حد ائتمان لحساب البطاقة ولا يستطيع حامل البطاقة تجاوزه.

6. البطاقات الإضافية، والبطاقات البديلة:

6.1 يجوز للبنك إصدار بطاقة إضافية تحت حساب حامل البطاقة الرئيسي لفرد معين (حامل البطاقة الإضافية) ويتم ذلك بموجب طلب يقدمه حامل البطاقة الرئيسي. وفي حال رفض البنك إصدار البطاقة الإضافية فسيتم إشعار العميل بأسباب الرفض وآلية الاعتراض على الرفض من خلال وسيلة اتصال موثقة في غضون ثلاثة أيام من تاريخ اتخاذ قرار الرفض.

6.2 سيكون حامل البطاقة الرئيسي مسؤولاً في كافة الأحوال عن الرسوم المالية ورسوم الخدمات والمصاريف والتكاليف التي تحدث من قبل حامل البطاقة الإضافية من خلال استخدامه للبطاقة، كما يكون مسؤولاً عن كافة العمليات، ويتم قيد هذه العمليات على حساب حامل البطاقة الرئيسي. يخضع استخدام البطاقات الإضافية للشروط والأحكام الواردة لحامل البطاقة الرئيسي ولن يتم معاملة البطاقات الإضافية كبطاقات مستقلة لأغراض الحساب. يقوم البنك بتحصيل رسوم إصدار لكل بطاقة إضافية ويكون الحد الائتماني للبطاقة الإضافية ضمن الحد الائتماني للبطاقة الرئيسية.

6.3 تعتبر البطاقة الإضافية تابعة للبطاقة الرئيسية من حيث الإلغاء والتجديد والإيقاف، وغير ذلك من الأمور، ولن يكون للإلغاء أو تجديد أو إيقاف البطاقة الإضافية أي أثر على البطاقة الرئيسية.

6.4 يمكن للبنك أن يصدر لحامل البطاقة بطاقة بديلة بمدة صلاحية جديدة في الحالات الآتية:

أ. إذا تم الإبلاغ عن فقدان البطاقة أو سرقتها أو تلفها.

ب. إذا تم إيقاف البطاقة بسبب الاشتباه في عملية احتيال أو عملية مشبوهة.

ج. إذا انتهت مدة صلاحية البطاقة الأصلية وكانت البطاقة البديلة من نفس نوع بطاقة الائتمان المعاد إصدارها.

د. أي أسباب فنية أخرى بما فيها التحديثات التقنية وتحسينات الأنظمة.

هـ. إذا كان الحساب غير متعثر.

و. إذا أنهيت البطاقة المشتركة ذات العلامة التجارية المزدوجة أو البطاقة التعاونية أو البطاقة المخصصة لتاجر محدد وأصدرت بطاقة بديلة وفقاً لاتفاقية البطاقة الأصلية بين البنك وحامل البطاقة.

ز. إذا صدرت متطلبات أو ضوابط جديدة أو محدثة من البنك المركزي السعودي.

6.5 يتم إشعار العميل عبر الرسائل الموثقة عند إعادة إصدار البطاقة البديلة ويحق لحامل البطاقة أن يقبل البطاقة البديلة أو أن يرفضها خلال (14) يومًا تقويميًا من إشعاره، ويعتبر موافقًا على إصدار البطاقة البديلة إذا لم يبد اعتراضه على ذلك خلال المدة المشار إليها، أو في حال قيامه بتنشيط البطاقة البديلة.

6.6 تعامل البطاقة البديلة على أنها نفس البطاقة الائتمانية التي تم إعادة إصدارها بما في ذلك نوع البطاقة، وشروط وأحكام الاستخدام، ونوع العلامة.

6.7 أي رسوم وتكاليف على البطاقة الأصلية تنطبق جميعها على البطاقة البديلة، إلا إذا كان إصدار البطاقة البديلة تلبية لطلب حامل البطاقة بترقية بطاقته إلى فئة أعلى بمنافع إضافية وبشروط وأحكام خاصة وسعر ورسوم خاصة بتلك الفئة الأعلى.

7. المبالغ الفائضة على البطاقات الائتمانية:

7.1 يحق للعميل استعادة المبالغ الفائضة من البطاقات الائتمانية المتروكة وذلك من خلال التواصل مع البنك عبر قنواته الموثقة.

8. السحب النقدي:

8.1 يحق لحامل البطاقة إجراء عمليات السحب النقدي من خلال استخدام البطاقة في أي جهاز صراف آلي تابع لفرع البنك أو لأي بنك أو مؤسسة مالية أخرى عبر من يزود بمثل هذا السحب النقدي. ويتم ذلك في حدود الحد الأقصى للسحب النقدي من حد البطاقة الائتماني والمحدد حاليًا بنسبة (30%) من حد البطاقة الائتماني.

8.2 يوافق حامل البطاقة على أن يتم تطبيق رسوم السحب النقدي على كل عملية سحب نقدي و/أو يتم تطبيقها على مبلغ كل عملية سحب نقدي حسب جدول الرسوم المبين في الإفصاح المبدئي.

8.3 عند قيام حامل البطاقة باستخدام بطاقته على أجهزة الصراف الآلي سيتم تطبيق الشروط والأحكام الإضافية التالية:

أ. يتحمل حامل البطاقة كامل المسؤولية عن جميع العمليات التي تُنفذ باستخدام البطاقة في أي جهاز صراف آلي يقبل البطاقة، وبناءً على ذلك فإن البنك سيقيد على حساب البطاقة مبلغ أي سحب أو تحويل يتم باستخدام البطاقة سواءً كان استخدامها قد تم بمعرفة حامل البطاقة أو بدون معرفته (مالم يخطر حامل البطاقة البنك بأن تكون البطاقة مسروقة أو مفقودة).

ب. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ناشئ بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أي قصور أو خلل يحدث للبطاقة أو جهاز الصراف الآلي بسبب خطأ يرتكبه حامل البطاقة أو الغير، أو لعدم كفاية الرصيد بصفة مؤقتة في تلك المكائن أو لأي سبب آخر خارج سيطرة البنك مالم يكن ذلك نتيجة إهمال أو إساءة استخدام من البنك.

9. حساب البطاقة

9.1 يحتفظ البنك بحساب باسم حامل البطاقة فيما يتعلق بالبطاقة "حساب البطاقة" يقيد عليه قيمة كافة مشتريات البضائع والخدمات والسلف النقدية وكافة الرسوم والمصاريف الناشئة عن استخدام البطاقة (عمليات البطاقة) وأي التزامات أخرى لحامل البطاقة ناشئة بموجب هذه الشروط والأحكام وأي خسارة يتكبدها البنك بسبب استخدام البطاقة أو رقم البطاقة.

9.2 يتم قيد قيمة جميع عمليات البطاقة على حساب البطاقة بعملة الحساب حسبما يبلغ البنك بذلك، أما عمليات البطاقة بالعملة الأجنبية فإنها تخضع لعملية تحويل إلى الريال السعودي بسعر الصرف الذي يحدده البنك في وقت اتمام العملية، وكذلك لرسوم العمليات الدولية التي تنطبق أيضًا على المعاملات التي تتم بالريال السعودي من خارج المملكة و المعاملات عبر تاجر خارج المملكة العربية السعودية حسب جدول الرسوم وكذلك الإفصاح المبدئي.

9.3 يصدر البنك كشف حساب شهري بتاريخ 7 من بداية كل شهر ويقوم بإرساله إلى حامل البطاقة بواسطة وسيلة اتصال موثقة حيث يكون تاريخ الاستحقاق بعد (25) يوم على الأقل من تاريخ إصدار كشف الحساب. وسيتم إشعار حامل البطاقة برسالة نصية على الرقم المسجل لدى البنك عند إصدار كشف الحساب، تتضمن المبلغ الإجمالي المستحق، والحد الأدنى للسداد، وتاريخ الاستحقاق، ورقم السداد.

9.4 يُصدر البنك كشوفات الحسابات إلكترونياً فقط. على حامل البطاقة الذي يرغب في الحصول على كشف حساب ورقي التواصل مع البنك مباشرةً.

9.5 يتحمل حامل البطاقة مسؤولية فحص ومراجعة كشف الحساب وإشعار البنك فوراً عن أي اعتراض خلال (30) يومًا تقويميًا من تاريخ إرسال كشف الحساب كما هو موضح بفقرة (10). إذا لم يبلغ حامل البطاقة بأي اعتراض لدى البنك خلال هذه الفترة، فسيتم اعتبار بيان الحساب نهائيًا وحاسمًا فيما يتعلق بجميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة فيما يتعلق بالبطاقة وحساب البطاقة.

10. المعاملات المتنازع عليها:

10.1 في حال رغب حامل البطاقة الاعتراض على عملية (خطأ/نزاع حول كشف الحساب) مبينة في كشف حساب البطاقة، يتوجب عليه إشعار البنك من خلال وسيلة اتصال موثقة بذلك، وينبغي أن يفي الإشعار بالمعايير التالية:

أ. ينبغي أن يتلقى البنك الإشعار في موعد لا يتجاوز (30) يومًا تقويميًا من قيام البنك بإرسال كشف الحساب ذي الصلة.

ب. ينبغي أن يمكن الإشعار البنك من تحديد اسم ورقم حساب حامل البطاقة، وبيان-بالقدر-الممكن يوضح أسباب اعتقاد حامل البطاقة بوجود خطأ في كشف الحساب، وطبيعة هذا الخطأ، وتفاصيل العملية بما في ذلك التاريخ والمبلغ المتعلق بالخطأ.

ج. لا يتحمل البنك أي مسؤولية حيال عمليات المتنازع عليها إذا أثبت حامل البطاقة وجود احتيال ورفض توفير المستندات ذات الصلة.

د. يتحمل البنك مسؤولية العمليات بعد إبلاغ حامل البطاقة للبنك عبر الهاتف المصرفي بفقدان أو سرقة البطاقة.

10.2 تمثل عبارة "خطأ/نزاع حول كشف الحساب" أي عملية تقيد على حساب بطاقة الائتمان ينتج عنها خطأ في الرصيد العام، وتشمل أخطاء كشف الحساب الآتي:

أ. عملية استخدام غير مفوضة ليست منفذة من قبل حامل البطاقة أو الشخص المخول بذلك.

ب. عملية يطلب حامل البطاقة توضيح إضافي لها وتشمل مستندات موثقة.

ج. مبالغ عمليات لسلع أو خدمات لم يتم إيصالها لحامل البطاقة.

د. مبالغ عمليات لسلع أو خدمات غير مطابقة للمواصفات المطلوبة أو غير مطابقة للكمية المطلوبة.

هـ. عدم قيام البنك بإضافة مبلغ عملية دائنة أو مبلغ آخر مودع في حساب حامل البطاقة.

و. خطأ حسابي قام به البنك، بحيث تكون الرسوم أقل أو أعلى من المستحق، ويشمل ذلك فرض أتعاب أو رسوم غرامة لا تتماشى مع الأحكام والاتفاقية.

ز. عدم قيام البنك بإرسال كشف حساب شهري إلى حامل البطاقة بأي وسيلة اتصال موثقة.

ح. أي أخطاء أخرى مرتبطة بتعاملات حامل البطاقة.

سيقوم البنك عند تلقيه اعتراض على مبلغ مخصوم على حساب البطاقة بالمباشرة في إجراءات عكس المبلغ خلال (7) أيام كحد أقصى من تاريخ استلام الاعتراض.

10.3 يتعين على حامل البطاقة توخي الحذر لمنع فقدان أو سرقة البطاقة كما عليه أيضاً التأكد من عدم اكتشاف رقم التعريف الشخصي بواسطة أي شخص (بما في ذلك ودون تحديد أفراد العائلة و/أو الأقرباء و/أو الموظفين) وألا يفصح عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص.

10.4 في حال العمليات المتنازع عليها و الاعتراض أو فقدان البطاقة أو سرقتها أو استخدامها استخداماً غير مصرح به، أو في حال الإفصاح عن الرقم التعريفي الشخصي لأي شخص فإنه يتوجب على حامل البطاقة إبلاغ البنك فوراً عبر استخدام أرقام الهاتف التي حددها البنك داخل المملكة العربية السعودية (800 754 7777)، أو من خارج المملكة العربية السعودية (966 11 212 2333+) أو من خلال تعبئة نموذج الاعتراض المتاح على الموقع الإلكتروني للبنك وإرساله إلى البريد الإلكتروني الوارد في النموذج، مع ذكر تفاصيل أرقام البطاقة، بالإضافة إلى إبلاغ الشرطة في البلد الذي حدث فيه فقدان أو السرقة أو الإفصاح.

10.5 بعد استلام البنك البلاغ عن فقد أو سرقة البطاقة، يقوم البنك بإيقاف البطاقة المبلغ عنها ولن يتحمل حامل البطاقة أي مسؤولية أخرى بعد الإبلاغ شريطة أن يكون قد قام بالإبلاغ بحسن نية وبذل كل الاهتمام والجهد اللازمين للمحافظة على البطاقة ما لم يثبت للبنك أن تصرفه قد تم بسوء نية. وفي حالة العثور على البطاقة فإن على حامل البطاقة إبلاغ الأمر للبنك والشرطة وتسليم البطاقة التي عثر عليها فوراً إلى أي من الفروع التابعة للبنك في المملكة العربية السعودية لكي يتم إتلافها، كما يجب على حامل البطاقة عدم محاولة استخدام البطاقة.

10.6 إن مسؤولية حامل البطاقة في حال الاستخدام غير النظامي للبطاقة محددة بحسب الآتي:
أ. في حال سرقة أو فقدان البطاقة، فإن مسؤولية حاملها لا تتجاوز مبالغ العمليات المنفذة قبل إبلاغ البنك بالسرقة أو فقدان، وألا يتجاوز المبلغ حد البطاقة الائتماني أو إجمالي مبلغ العمليات غير النظامية المسجلة على حساب البطاقة أيهما أقل.

ب. لا يتحمل حامل البطاقة أي مسؤولية عن هذه العمليات بعد قيامه بإبلاغ البنك بفقد أو سرقة البطاقة وذلك في حال توفر أحد الشروط التالية:

1. قيام حامل البطاقة دون أي تأخير بإبلاغ البنك عن طريق الهاتف بفقدان أو سرقة البطاقة.
2. عدم قيام البنك باستلام بلاغ فقدان أو السرقة نتيجة إهمال أو تأخير من قبل البنك.
3. قيام حامل البطاقة باتخاذ إجراءات احترازية لحفظ البطاقة والاهتمام بها من مخاطر السرقة أو الاستخدام غير النظامي.

ج. في حال كان النزاع متعلق بشبهة احتيال أو احتيال حقيقي (مثل بطاقة مزيفة، نسخ البيانات...أخرى) فسيقوم البنك بإجراء عكس قيد العملية وإيداعها في حساب البطاقة.

10.7 عند قيام حامل البطاقة بالإبلاغ عن عمليات غير نظامية، سيقوم البنك بإجراء التحقيق الضروري لتحديد المسؤوليات والالتزامات، ويجب على حامل البطاقة تقديم جميع المعلومات والوثائق اللازمة للمساعدة في التحقيقات. وفي حال الحاجة إلى استكمال أي معلومات أو مستندات للتحقق من صحة الاعتراض، سيقوم البنك بالتواصل مع حامل البطاقة خلال مدة لا تتجاوز (7) أيام من تاريخ تقديم الاعتراض.

10.8 يجوز للبنك ووفقاً لتقديره الموافقة على إصدار بطاقة بديلة لأي بطاقة مفقودة أو مسروقة والتي سيتم إصدارها بنفس شروط وأحكام البطاقة الأصلية أو حسبما يتم تعديلها من حين لآخر. ويحتفظ البنك بحقه في قيد رسم استبدال / رسم إداري على حساب حامل البطاقة وإشعار حامل البطاقة بذلك.

10.9 في حال ثبت فيما بعد بأن العملية المتنازع عليها من قبل حامل البطاقة ناشئة عن استخدام حامل البطاقة، سيشعر البنك حامل البطاقة خطياً بتاريخ استحقاق الدفع وبجزء المبلغ المتنازع عليه والعمولة ذات صلة والرسوم المسؤول عنها كما هو موضح في جدول الإفصاح المبدئي. كما سيرفع البنك تقريراً إلى شركة المعلومات الائتمانية بأن الحساب أو المبلغ متأخر عن السداد، لأن المبلغ المستحق ما زال غير مدفوع بعد تاريخ الاستحقاق المحدد من البنك.

10.10 سيقوم البنك بتزويد حامل البطاقة عبر إحدى قنوات الاتصال الموثقة برقم مرجعي لمتابعة الاعتراض، مع تحديد الفترة الزمنية المتوقعة لمعالجته. وسيتم معالجة طلب النزاع خلال فترة لا تتجاوز (90) يوماً تقويمياً من تاريخ تعبئة نموذج النزاع (أي بعد استلام جميع المستندات والمعلومات المطلوبة).

10.11 يجوز للبنك تمديد فترة معالجة طلب النزاع، على ألا تتجاوز المدة الإجمالية للمعالجة 120 يوماً تقويمياً من تاريخ إكمال الاعتراض، مع إشعار العميل بالمبررات.

10.12 لن يقوم البنك بمطالبة حامل البطاقة بسداد أي مبالغ مرتبطة بالعملية محل الاعتراض حتى الانتهاء من معالجة الاعتراض.

10.13 سيقوم البنك بتزويد حامل البطاقة بنتيجة دراسة الاعتراض عبر الرسائل النصية أو الهاتف المصرفي، مع بيان آلية الاعتراض على النتيجة والتصعيد.

11. أحكام السداد / سداد معاملات البطاقة:

11.1 تستحق كافة الالتزامات المترتبة على حامل البطاقة نتيجة إصدار البطاقة أو استعمالها في تاريخ إرسال البنك لكشف الحساب، بحيث يلتزم حامل البطاقة بسداد مبلغ الرصيد كاملاً أو بسداد الحد الأدنى الواجب دفعه شهرياً إلى البنك من مبلغ الرصيد المدين المستحق عليه وقدره (5%) من المبلغ المستحق، وذلك خلال (25) يومًا تقويمياً من تاريخ إصدار كشف الحساب، واعتبارها أنها سُددت دون تأخير من حامل البطاقة. ففي هذه الحالة **يحق للبنك فرض رسوم تأخير بعد منح حامل البطاقة فترة سماح مدتها (25) يومًا تقويمياً لسداد المبالغ المستحقة.**

11.2 يوافق حامل البطاقة على أنه يحق للبنك خصم كافة المبالغ الخاصة بعمليات البطاقة، و/أو رسوم الخدمة، و/أو الرسوم المالية، و/أو رسوم السحب النقدي و/أو رسوم التأخر عن السداد و/أو أي مبالغ أخرى تنشأ عنها ويستحق دفعها بموجب هذه الشروط والأحكام من حساب حامل البطاقة أو أي حسابات أخرى وفق الوارد في الفقرة (11.13) أدناه.

11.3 يجوز للعميل اختيار إحدى قنوات الدفع المتاحة لدفع المبلغ المستحق شهرياً، والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر، سداد، الإيداع النقدي، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، حامل البطاقة مسؤول عن أي رسوم يفرضها البنك المحول على حامل البطاقة في تنفيذ هذه المدفوعات للبنك. لا تعتبر أي مدفوعات قد استلمها البنك إلا بعد تصفية العائدات التي دفعها البنك المحول.

11.4 لتجنب رسوم مالية إضافية، يجب دفع إجمالي الدفعات المستحقة وتصفية المبالغ التي يتلقاها البنك في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعات المشار إليه في كشف الحساب. إذا اختار حامل البطاقة عدم تسوية إجمالي الدفعة المستحقة بالكامل، يتعين على حامل البطاقة - في أو قبل تاريخ استحقاق السداد المحدد من قبل البنك - أن يدفع النسبة المتفق عليها للدفع أو 5% من المبلغ في كشف الحساب. في جميع الحالات، يجب على حامل البطاقة التأكد من أن البنك تلقى الدفعة التي تم إجراؤها قبل تاريخ استحقاق الدفع من أجل التأكد من أن البنك يتلقى المبالغ المستحقة في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة حيث إنه لن يتم إضافة أي مبلغ إلى حساب البطاقة حتى يتم استلام المبالغ التي تمت تصفيتها.

11.5 **على حامل البطاقة تسديد كامل المبلغ المستحق أو الدفعة الشهرية في حساب البطاقة وهو المبلغ الأدنى الموضح في كشف حساب البطاقة والذي يمثل أقل مبلغ يمكن قبوله شهرياً قبل أو عند حلول التاريخ المحدد للدفع.**

11.6 في حال فشل حامل البطاقة في سداد الحد الأدنى المستحق بالكامل في تاريخ استحقاق السداد وبقي نفس المبلغ غير المسدد حتى تاريخ الكشف التالي، فسيضيف البنك المبلغ غير المسدد إلى كشف الحساب التالي، بالإضافة إلى أي رسوم أو تكاليف مترتبة على التأخر في السداد.

11.7 الرصيد الحالي يتضمن قيمة خطط التقسيط غير المسددة والمستحقة على حامل البطاقة وهو إجمالي الرصيد القائم المستحق على حامل البطاقة.

11.8 **في حالة عدم سداد المبلغ الأدنى المطلوب سداؤه عند حلول التاريخ المحدد للدفع لمدة ثلاثة شهور متتالية، سوف يقوم البنك بتجميد حساب البطاقة ومعاملته كحساب متعثر وسوف يقوم البنك بالاتصال بحامل البطاقة لعرض الاستشارات الائتمانية اللازمة.**

11.9 بإمكان حامل البطاقة سداد ما عليه كلياً أو جزئياً قبل حلول وقت السداد، وإذا كانت هنالك مبالغ تزيد عن المبالغ المستحقة فسوف تضاف إلى الرصيد المتوفر ولا يحق لحامل البطاقة مطالبة البنك بأي أرباح عن هذه المبالغ.

11.10 سيقوم البنك بتحديث السجل الائتماني لحامل البطاقة بحيث يعكس موقف حامل البطاقة من التعثر لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) والتي يتم تداولها بين كافة البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية، دون أية مسؤولية على البنك، **ويعد العميل متعثرًا في حال عدم سداد الحد الأدنى لمدة تزيد عن (90) يوماً متتالية تقويمياً من تاريخ الاستحقاق.**

11.11 سيقوم البنك بتحديث السجل الائتماني لحامل البطاقة عند قيامه بسداد المبالغ المتعثرة وفقاً لسياسة البنك، علماً بأن تحديث البيانات لا يعني بأي حال من الأحوال تعديل التاريخ الائتماني لحامل البطاقة وإنما يعني فقط تحديث سجل حامل البطاقة الائتماني والتبليغ عن عملية السداد لدى البنك والشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).

11.12 يلتزم حامل البطاقة بسداد الحد الأدنى للسداد، كما هو مذكور في كشف الحساب الشهري في تاريخ الاستحقاق. في حال عدم سداد حامل البطاقة للحد الأدنى للسداد الشهري المستحق بالكامل، يتم إيقاف البطاقة.

11.13 يقر حامل البطاقة ويوافق على أنه سيتم إدراج اسمه، وتاريخ السداد، وتفاصيل المبالغ المستحقة بموجب هذه الاتفاقية وإشعار الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة).

ويحق للبنك بعد ذلك اتخاذ الإجراءات القانونية ضد حامل البطاقة المتخلف عن السداد لدى الجهة القضائية المختصة، وبناءً على الأمر القضائي أو الحكم الصادر ضد حامل البطاقة المتخلف عن السداد. يحق للبنك خصم أي مبالغ مستحقة من حساباته أو أمواله أو ودائعه التي تخص حامل البطاقة دون الحاجة إلى إشعار مسبق أو إنذار لاتخاذ أي إجراء مطلوب لاسترداد المستحقات المتأخرة، كما لا تقبل أي معارضة من حامل البطاقة لإجراء هذا الخصم أياً كان سببها ويقر ويوافق حامل البطاقة أن هذه الخصومات قد تشمل، ولكن لا تقتصر على، الرسوم، والمصاريف، وأي مبالغ أخرى مستحقة كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية. ويوافق حامل البطاقة على الحفاظ على أموال كافية في حسابه لتغطية هذه الخصومات.

يقر ويلتزم البنك بالحكم القضائي الصادر لصالحه ضد حامل البطاقة، وللبنك السلطة التقديرية بإتاحة خيار إعادة جدولة الدين، مع إمكانية تغيير مدة السداد ودون فرض رسوم إضافية عند تقديم الضمانات اللازمة من حامل البطاقة.

12. برنامج أقساط البطاقة الائتمانية:

12.1 برنامج أقساط البطاقة الائتمانية يمكن حامل البطاقة استخدام حد الائتمان المتاح لشراء السلع والخدمات على بطاقته الائتمانية وسداد مبلغ المشتريات على أقساط شهرية متساوية وفقاً للبنود والشروط التفصيلية للبرنامج المتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك.

12.2 شروط البرنامج تشمل السلع والخدمات التي يقدمها التجار المعنيين والمدة الزمنية والشروط لكل تاجر، سلعة، أو خدمة، حيث إن معايير الأهلية يتم تحديدها من قبل البنك من وقت لآخر ويتم إبلاغ حامل البطاقة وفقاً لذلك.

12.3 يحتفظ البنك بالحق في الموافقة على عملية برنامج أقساط البطاقة الائتمانية بشرط أن يكون مبلغ العملية لا يزيد عن الحد الائتماني المتاح لحامل البطاقة وأن تكون البطاقة الائتمانية مستوفية القواعد واللوائح التي يفرضها البنك في وقت إجراء العملية.

12.4 تتم فوترة مبالغ الأقساط الشهرية إلى حامل البطاقة الائتمانية بدءاً من تاريخ كشف الحساب الذي يلي تاريخ الشراء مباشرة وكل شهر بعد ذلك حتى يتم استيفاء المبالغ بإجمالي سعر البرنامج.

12.5 عندما يقوم حامل البطاقة بالشراء بموجب البرنامج، فإن الحد الأدنى المستحق على كشف الحساب سوف يكون هو مجموع أقساط البرنامج الشهرية بالإضافة إلى العمليات المتعلقة مضروبة في نسبة الدفعة المطلوبة المحددة بواسطة البنك المبلغة إلى حامل البطاقة الائتمانية بالإضافة إلى أي مبالغ إضافية على الحد الائتماني وجميع المبالغ التي مضى أوان سدادها (إن وجدت).

12.6 إذا دفع حامل البطاقة الائتمانية مبلغ أقل من الحد الأدنى المستحق في تاريخ الاستحقاق المحدد في كشف الحساب الشهري، فإن الرسوم المالية والتكاليف ستطبق بموجب الشروط والأحكام السارية الخاصة بالبطاقات الائتمانية.

- 12.7 إذا فشل حامل البطاقة في دفع دفعة من دفعات البرنامج فإن أي عمليات للبرنامج قائمة سوف يتم تحويلها إلى عملية متجددة قائمة على حاسبة الرسوم المالية.
- 12.8 سوف يتم منح حامل البطاقة الائتمانية خيار سداد أقساط البرنامج الإجمالي في دفعة واحدة مقدمة. وسوف يكون هناك رسوم إلغاء (موضح بجدول الرسوم) لمعالجة تلك الطلبات. يجب على حامل البطاقة الاتصال بالبنك عند رغبته بالسداد المبكر لأي خطة تقسيط.
- 12.9 إذا قام العميل بإغلاق البطاقة في وقت كانت فيه العملية لا تزال تحت برنامج أقساط البطاقة الائتمانية، فإنه سيتم إيقاف البرنامج وسوف يتم تقديم فاتورة البرنامج فوراً إلى حامل البطاقة الائتمانية بالمبلغ المستحق. وبالتالي سوف يصبح المبلغ القائم بأكمله مستحقاً بصفة فورية.
- 12.10 يحق للبنك أن يقوم في أي وقت بإيقاف البرنامج، أو إلغائه، أو تغيير الفوائد، أو المزايا أو أن يضيف أو يلغي أي من هذه الشروط والأحكام، مع إخطار حامل البطاقة من خلال وسيلة إتصال موثقة قبل (30) يومًا تقويمياً بذلك.
- 12.11 سيتم إخطار حامل البطاقة بنسب ورسوم خطة التقسيط عند القيام بتحويل الرصيد إلى خطة تقسيط بناءً على تعليمات حامل البطاقة. باستطاعة حامل البطاقة طلب خطة تقسيط عن طريق العديد من القنوات منها على سبيل المثال لا الحصر، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، الهاتف المصرفي مكالمة صادرة من البنك للعميل.
- 12.12 تنطبق خطة الدفع بالتقسيط الخاصة بنا على معاملة واحدة وعلى كامل الرصيد حيث يمكن لحامل البطاقة السداد على أقساط سهلة بهامش ربح بسيط.
- 12.13 يمكن لجميع حاملي بطاقات الائتمان الأساسية النشطة الصادرة من البنك التقدم بطلب الحصول على خطة الدفع بالتقسيط.
- 12.14 الحد الأدنى 1,000 \$ لتحويل العملية إلى أقساط ميسرة.
- 12.15 الحد الأعلى هو الحد الائتماني أو 100,000 \$ أيهما أقل.
- 12.16 لا يوجد رسوم خدمة للاشتراك ببرامج التقسيط ما لم تنص عليها الشروط والأحكام الخاصة بالعروض
- 12.17 بإمكان العميل اختيار فترة التقسيط من 3، 6، 9، 12، 24، 36 شهراً
- 12.18 للاستفادة من خدمة الأقساط الميسرة، يجب على العميل التواصل هاتفياً على الرقم (800 754 7777) وطلب تحويل عملية شرائية أو كامل المبالغ المستحقة إلى خطة الدفع بالتقسيط بعد يومين عمل من تاريخ الشراء.
- 12.19 سيتم إبلاغ العميل بالرسوم الشهرية / هامش الربح عبر المكالمة في حال طلب خطة الدفع بالتقسيط.
- 12.20 يحق للبنك قبول أو رفض أي طلب ويعتبر قرار بنك الإمارات دبي الوطني قرار نهائي.
- 12.21 في حالة رغبة العميل في إلغاء خدمة التقسيط الميسرة، سيتم فرض رسوم قدرها 100 \$ سعودي ويترتب على العميل الاتصال بالهاتف المجاني لعمل إلغاء الخطة.

13. برنامج المكافآت والعروض:

13.1 قد تتوفر العروض والمكافآت التالية لحاملي البطاقات المؤهلين وفقاً للشروط الموضحة أدناه:

الدخول إلى صالات المطارات (Visa Airport Companion) مقدمة من قبل شركة Visa ومزودي الخدمة من الأطراف الثالثة

متطلبات البنك: لا يوجد

متطلبات Visa:

- تنفيذ عمليات شراء دولية بقيمة تراكمية تعادل **100 دولار أمريكي** خلال (90) يومًا السابقة للاستفادة من خدمة دخول صالات المطار.
- يتم إعادة تعيين أهلية الدخول كل 90 يومًا، ويتطلب ذلك إعادة استيفاء شرط الأهلية للاستفادة من الخدمة مجددًا.
- للاستفادة من برنامج دخول صالات المطار، يجب تحميل تطبيق Visa Airport Companion من متجر Apple Store أو Google Play Store وتسجيل البطاقة الائتمانية في التطبيق.
- لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى الشروط والأحكام الخاصة بالبرنامج ضمن قسم «كيفية الاستخدام» في تطبيق Visa Airport Companion.

- في حال عدم استيفاء متطلبات الإنفاق، أو تجاوز عدد 6 زيارات خلال السنة الميلادية، أو دخول ضيف إضافي فسيتم خصم رسوم **32 دولار أمريكي** من حامل البطاقة لكل زيارة ولكل شخص خلال ثلاث دورات كشف حساب من تاريخ الزيارة الفعلي.

عروض تذاكر السينما اشترى تذكرة واحصل على الثانية مجاناً (إن وجدت)

- يتعين على حامل البطاقة تحقيق حد أدنى من الإنفاق الشهري يبلغ **1,000 \$** خلال الشهر الذي تم فيه استخدام العرض، ويُستثنى من ذلك التحويلات إلى المحافظ الرقمية والبنوك الرقمية.

- في حال عدم استيفاء معايير الإنفاق، فسيتم خصم رسوم على حامل البطاقة تعادل القيمة الفعلية للتذكرة المجانية الممنوحة بموجب العرض، وذلك وفقاً لنوع التذكرة، التجربة، وأسعار التذاكر المطبقة لدى مزود الخدمة في وقت الحجز + ضريبة القيمة المضافة للعرض المستخدم على البطاقة الائتمانية الخاصة به خلال ثلاث دورات كشف حساب من تاريخ الاستفادة الفعلي.

13.2 في حال استيفاء الشروط، تُضاف النقاط المكتسبة إلى البطاقة الرئيسية.

13.3 يجوز للبنك أن يشمل العمليات المؤهلة التي يتم إجراؤها باستخدام البطاقة الإضافية لحسابات المكافآت. في هذه الحالة، سيتم جمع جميع العمليات المؤهلة للبطاقات الإضافية مع العمليات المؤهلة التي يقوم بها حامل البطاقة الرئيسي لبرنامج المكافآت. سيتم منح المكافآت الإجمالية لحساب بطاقة حامل البطاقة الرئيسي.

13.4 سيتم احتساب استحقاق نقاط المكافآت مقابل كل عملية مؤهلة على النحو المحدد من قبل البنك في الشروط والأحكام الخاصة بالمنتج (المتوفرة على موقع البنك الإلكتروني) وسيتم إضافتها إلى حساب بطاقة حامل البطاقة عند طلبه، عندما يتم استلامها من خلال القنوات المعتمدة من قبل البنك.

13.5 إن أي قرار بشأن ما إذا كان الإنفاق على المشتريات مؤهلاً لأغراض المكافآت و/أو كيف يتم تصنيف الإنفاق لكل برنامج من برامج المكافآت يتم تحديده بواسطة البنك وسيتم إبلاغ النتيجة إلى حامل البطاقة.

- 13.6 سيتم احتساب نقاط المكافآت فقط للعمليات المؤهلة في كشف حساب حامل البطاقة. لا يمكن أن يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخر في تاريخ وصول العمليات بسبب التأخيرات من التجار المعنيين.
- 13.7 قد يتم إلغاء / مصادرة أي مكافآت لحامل البطاقة إذا كانت البطاقة (1 مغلقة 2) ليست في وضع جيد / متعثر بالسداد (3) فيها خرق لاتفاقية البطاقة (4) أي حدث آخر، وفقاً لتقدير البنك وحده، وبالتالي سوف يتم إلغاء المكافأة و/أو أي مزايا مماثلة (حسب الاقتضاء).
- 13.8 سياسة الاستخدام العادل: الاساءة في استخدام البطاقة لإجراء عمليات وهمية من خلال نقاط البيع في المنافذ التجارية أو من خلال وسائل أخرى ستفسر على أنها خرق لسياسة الاستخدام العادل وفي مثل هذه الحالات قد لا يكون حامل البطاقة مؤهل للحصول على المكافآت.
- 13.9 يحق للبنك استبعاد حامل البطاقة من برنامج المكافآت في حال انتهاكه لأي من هذه الشروط والأحكام و/أو شروط وأحكام المنتج و/أو سياسة الاستخدام العادل: وفي هذه الحالات يمكن للبنك أن يلغي جميع المكافآت التي حصل عليها حامل البطاقة.
- 13.10 ما لم يتم النص على غير ذلك فإن كافة العمليات المحملة على البطاقة مستحقة للمكافآت، فيما عدا ذلك الاستثناءات التالية:
- أ. الرسوم السنوية المتعلقة بالبطاقة من البنك.
 - ب. السحب النقدي.
 - ث. المستحقات المالية المتعلقة بالبطاقة من البنك.
 - ج. رسوم التأخر في السداد.
 - ح. الشيكات السياحية، وتحويل الرصيد، وسداد القروض / الرسوم / الرسوم المصرفية / أو الرسوم الأخرى غير المصرح بها.
 - خ. شراء العملات الأجنبية.
 - د. المساهمات أو الأقساط أو المدفوعات الأخرى المتعلقة بالدرع الائتماني أو أي برامج أو منتجات تأمين أخرى قد يختار البنك تقديمها.
 - ذ. سداد مدفوعات خدمة سداد من خلال البنك عبر الإنترنت و / أو باستخدام أي قناة دفع أخرى يوفرها البنك: والعمليات التي يقرر البنك أنها متنازع عليها و / أو خاطئه و / أو غير مصرح بها و / أو غير قانونية و / أو احتيالية.
 - ر. في حالة تعبئة المحافظ الرقمية أو تحويل جزء من حد الائتمان إلى المحفظة الرقمية.
 - ز. المدفوعات الحكومية وفواتير الخدمات العامة وعمليات محطات الوقود، العمليات الشبه نقدية وأي من الفئات التجارية التي يحددها البنك.
 - س. تحويل الرصيد.
 - ش. خطط سداد سهلة / برنامج أقساط
 - ص. العمليات العكسية من قبل التجار
 - ض. التبرع
 - ط. صالونات الحلاقة والتجميل
 - ظ. التأمين والاكتتابات العامة
 - ع. العقارات والإيجارات
 - غ. خدمات سيارات الأجرة
 - ف. مبيعات وصيانة السيارات
 - ق. النقل والطرق ومواقف السيارات
 - ك. خدمات تنظيف الملابس وغسيل الملابس
 - ل. مكاتب تأجير السيارات
- 13.11 البنك له الحق بإضافة فئات تجارية (حسب المنصوص عليه من قبل الأنظمة-فيزا/ ماستركارد/ اميريكان اكسبرس/ دينيرز كلوب / ديسكفر إلخ). لإيقاف منح النقاط. قرار البنك بمنح أو عدم منح النقاط ملزم ونهائي.

13.12 يكون لحامل البطاقة الرئيسي المستوفي للشروط أن يسترد المكافآت على البطاقة الرئيسية.
13.13 يحق للبنك أن يسترد قيمة المكافآت في حال تم ملاحظة عدم الاستخدام العادل أو مخالفة الشروط والأحكام و/أو شروط وأحكام المنتج و/أو سياسة الاستخدام العادل وسيتم إخطار حامل البطاقة بذلك.

13.14 يحتفظ البنك بأحقية الحد من منح نقاط المكافآت لفئات الدفع المستحقة بناءً على الحد الائتماني الحامل للبطاقة.

13.15 يحتفظ البنك بالحق في انتهاء صلاحية نقاط مكافأة الولاء بعد فترة ستة وثلاثين (36) شهراً إذا لم يتم استردادها خلال هذه الفترة الزمنية، كما سيتم إشعار العميل خلال الرسائل النصية قبل (30) يوم من انتهاء صلاحية نقاط مكافأة الولاء، وإعادة إشعاره مرة أخرى قبل (7) أيام.

13.16 اكتساب جميع المكافآت، وبرامج الولاء لجميع البطاقات الائتمانية من البنك يكون مقابل العمليات الشرائية المؤهلة في دورة كشف الحساب وتقتصر على الحد الائتماني للعميل لكل شهر، أي أنه لن يتم اكتساب نقاط ولاء أو مكافآت مقابل العمليات التي تزيد قيمتها عن إجمالي الحد الائتماني الخاص بالبطاقة في دورة كشف الحساب.

14. الشروط والأحكام لبطاقة مزيد الائتمانية:

14.1 العملاء الحاملون بطاقة مزيد الائتمانية مؤهلون للمشاركة في برنامج للاسترداد النقدي من "مزيد"، بناءً عليه لا يطبق الاسترداد النقدي من مزيد على كافة بطاقات فيزا المقدمة من البنك، كما يخضع برنامج الاسترداد النقدي من مزيد في جميع الأوقات إلى الشروط والأحكام المبينة فيما بعد.

14.2 يحق للبنك في أي وقت وذلك بإخطار حامل البطاقة مسبقاً (30) يوم تقويمي بوسيلة اتصال موثقة ب (1) إنهاء برنامج الاسترداد النقدي من مزيد (2) إلغاء أو تغيير مميزاته أو سماته (3) الإضافة إليه أو حذف أي من الشروط والأحكام المذكورة فيه (4) تعديل أو تحديد قيمة للاسترداد النقدي المقدم أو طريقة منح الاسترداد النقدي ويلتزم حامل البطاقة بتلك التغييرات والتعديلات. وستكون الأحكام الأخيرة المتعلقة بهذا السياق متاحة على موقع البنك. وتعد مسؤولية حامل البطاقة في ضمان الاطلاع على كافة الشروط والأحكام وعلى أي تغييرات بها فيما يتعلق بالبطاقة في جميع الأوقات. وتكون قرارات البنك بشأن كافة الأمور المتعلقة ببرنامج الاسترداد النقدي من مزيد نهائية وملزمة لحامل البطاقة.

14.3 يطبق برنامج الاسترداد النقدي من مزيد على المعاملات المستحقة التي تمت باستخدام بطاقات مزيد الائتمانية وسيتم تقريب وسداد مبلغ الاسترداد النقدي المحسوب إلى أقرب ٠.٠٠١، يرجى الرجوع إلى (الملحق ب) لمزيد من المعلومات.

14.4 فئة المطاعم تشمل الدفع في المطعم فقط من خلال أجهزة نقاط البيع (POS) باستخدام بطاقتك الائتمانية البلاستيكية أو عبر أبل باي أو مدى باي وما في حكمها.

14.5 جميع طلبات الطعام عن طريق قنوات إلكترونية، أو عن طريق تطبيقات التوصيل، أو الدفع من خلال أي منصة إلكترونية تدرج في فئة الاسترداد النقدي 0.5% "كافة الفئات الأخرى".

14.6 سيتم تحديد وتعريف تصنيف الفئات التجارية من قبل البنك المستفيد الخاص بالتاجر؛ وذلك حسب المعايير العالمية وتعريفات التصنيفات التجارية على النحو المنصوص عليه من قبل أنظمة (فيزا/ ماستركارد/ أميركان اكسبريس/ داينرز كلوب، إلخ). لا يمكن مساءلة البنك عن التخصيص أو التقسيم الخاطئ ويحتفظ البنك بحقه في تعديل حصة الاسترداد النقدي وفقاً لتقديره.

14.7 الحد الأدنى للإنفاق للاستفادة من الاسترداد النقدي هو 1,000 ٠.٠٠١ بناءً على كل كشف حساب شهري لحامل البطاقة الائتمانية باستثناء العمليات المستثناة من استحقاق المكافآت كما هو مذكور في الفقرة (13.10).

14.8 سيتم احتساب مبلغ الاسترداد النقدي مرة كل شهر، بنهاية كل دورة فاتورة وعند إصدار كشف الحساب الشهري.

- 14.9 سيكون مبلغ الاسترداد النقدي الممنوح على المعاملات المستحقة في دورة كشف الحساب محدوداً بالحدود القصوى لكل فئة من الفئات الأخرى على النحو المحدد في (ملحق ب).
- 14.10 عند رفض أي معاملات أو جزءاً منها سينتج عن ذلك استرداد مبلغ الاسترداد النقدي الممنوح، وللبنك الحق في تحميل القيمة المعادلة لمبلغ الاسترداد النقدي المضاف مباشرة من حساب البطاقة أو تعديل ذلك المبلغ مقابل الاسترداد النقدي من عمليات الشراء المستقبلية.
- 14.11 سيتم خصم مبلغ للاسترداد النقدي المدفوع مقابل الرصيد الإجمالي القائم، ولا يزال العميل مطالباً بسداد الحد الأدنى من الدفعة المستحقة على النحو المبين في كشف الحساب الشهري.
- 14.12 لا يمكن استبدال الاسترداد النقدي مع أي مكافآت أخرى كما أنه غير قابل للاستبدال أو التحويل تحت أي ظروف.
- 14.13 الاسترداد النقدي متاح بحد أدنى 100 ر.س ومضاعفات الـ 100 ر.س من خلال القنوات البنكية المتاحة.
- 14.14 يحتفظ البنك بالحق في إنهاء اتفاقية "مزيد" للاسترداد النقدي أو تعديل شروطها وأحكامها في أي وقت وسيتم إشعار حامل البطاقة قبل (30) يوم تقويمي من إجراء أي تعديل.

15. تحويل الرصيد:

- 15.1 تسمح خدمة تحويل الرصيد لحامل البطاقة بتحويل كل أو جزء من الرصيد المستحق بموجب بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الأخرى في المملكة العربية السعودية إلى بطاقة البنك الائتمانية.
- 15.2 يجوز للبنك، تقديم خدمة تحويل الرصيد لحاملي البطاقات مراعيًا الشروط والأحكام المحددة من قبل البنك من وقت لآخر. سيتم تحديد التكاليف ورسوم الخدمة وشروط السداد وغيرها من الرسوم المطبقة على خدمة تحويل الرصيد من قبل البنك ويمكن أن تتغير من وقت لآخر، مع إخطار حامل البطاقة بذلك.
- 15.3 يحتفظ البنك بالحق في رفض طلب تحويل الرصيد أو الحد من المبلغ الذي يمكن تحويله.
- 15.4 على حامل البطاقة سداد المدفوعات للحساب الذي يتم منه تحويل الرصيد إلى أن يكتمل طلب تحويل الرصيد. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي رسوم أو فوائد مستحقة تتعلق بالحساب الذي ينقل منه حامل البطاقة الرصيد.
- 15.5 يمكن لحامل البطاقة تحويل الرصيد الإضافي من حساب البطاقة إلى الحساب الجاري المخصص له في أي وقت، من خلال القنوات المصرفية المختلفة، دون تكبد أي رسوم أو تكاليف.

16. الرسوم والالتزامات المالية:

- 16.1 رسوم البطاقة: ويتم تحديدها عند تقديم حامل البطاقة بطلب إصدار البطاقة و/أو عبر وسائل الاتصال الموثقة والمعتمدة لدى البنك.
- أ. يفوض حامل البطاقة البنك بخصم الرسوم السنوية بعد تفعيل البطاقة.
- ب. يفوض حامل البطاقة البنك بخصم رسوم التجديد السنوية المرتبطة بحساب البطاقة.
- ج. يحق لحامل البطاقة إلغاء البطاقة قبل تاريخ الاستحقاق دون احتساب رسوم التجديد.
- 16.2 يتحمل حامل البطاقة قيمة أي مصاريف، أو رسوم، أو اتعاب، أو التزامات، أو أعباء مالية أخرى تترتب على استخدامه للبطاقة، ويفوض حامل البطاقة البنك بقميد هذه المبالغ على حساب البطاقة دون الرجوع لحامل البطاقة.
- 16.3 يوافق حامل البطاقة على أن يدفع للبنك رسوم غير قابلة للاسترداد حسبما حددها البنك بجدول الإفصاح المبدئي.
- 16.4 رسوم السحب النقدي: في حال قيام حامل البطاقة بإجراء عملية سحب نقدي/لتحويل نقدي عبر القنوات المصرفية المعتمدة سوف يتحمل حامل البطاقة رسوم حسب الجدول في الإفصاح المبدئي لكل عملية سحب نقدي/تحويل نقدي.
- 16.5 يجب على حامل البطاقة الاحتفاظ برصيد كاف في حسابه الجاري، إن وجد، لسداد المبالغ المستحقة أو التي قد تستحق عليه.

16.6 رسوم التكاليف الأتعاب القانونية: يلتزم حامل البطاقة بأن يسدد للبنك كافة الرسوم والأتعاب لقاء كافة الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى الأتعاب القانونية التي يتكبدها عند المطالبة أو التحصيل أو التقاضي بشأن تحصيل المبالغ غير المدفوعة من طرف حامل البطاقة و/أو بشأن الإخلال بأي من الشروط والأحكام.

17. قيود الصرف والضرائب:

يتعهد حامل البطاقة بالالتزام بقيود الصرف والضرائب التي قد تفرض نتيجة لاستعمال البطاقة، ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن ذلك. كما يكون البنك مفوضاً بقيد جميع التعويضات والمطالبات والمصاريف التي يتعرض لها البنك على حساب حامل البطاقة نتيجة لهذه القيود والقوانين، وأيضاً قيد جميع الضرائب والرسوم والمصاريف وجميع المبالغ التي تفرضها الأنظمة عن أي عملية.

18. الإخلال بالالتزامات:

18.1 يقر حامل البطاقة أن عدم الامتثال والاخلال بهذه الشروط والأحكام قد يؤدي إلى:

أ- إلغاء/ تعليق البطاقة /البطاقة الإضافية.

ب- تأثير سلبي على سجل حامل البطاقة لدى سمة، وقدرة حامل البطاقة على الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة.

ج- اتخاذ الإجراء القانوني مع التصعيد إلى السلطات القضائية المختصة.

د- زيادة العبء المالي المستحق على العمولات والرسوم والمصاريف في حالة دفع الحد الأدنى للمبلغ المستحق فقط كل شهر

19. الإنهاء:

19.1 يحق لحامل البطاقة إلغاء البطاقة خلال (90) يوم من استلامها -ودون أن تتم مطالبتة بأي رسوم أو عمولة من البنك خلال هذه الفترة - ما لم يقيم حامل البطاقة بتنشيطها.

19.2 يحق لحامل البطاقة إلغاء بطاقة الائتمان في أي وقت بعد سداد جميع المبالغ المستحقة، عبر القنوات موثقة لدى البنك، على أن يتم تحديث السجل الائتماني وإصدار إخلاء الطرف خلال 7 أيام عمل من تاريخ الإلغاء.

19.3 يحق لحامل البطاقة إنهاء الاتفاقية إذا لم يوافق على التعديلات أو التغييرات وذلك بإخطار البنك برغبته في إنهاء الاتفاقية خلال (14) يومًا تقويمياً من استلامه لإشعار التغيير بوسيلة اتصال موثقة. مع مراعاة تسوية جميع الأرصدة القائمة في حساب البطاقة.

19.4 يجوز للبنك إلغاء البطاقة إذا مضت مدة (90) يومًا من تاريخ استلامها من قبل حامل البطاقة ولم يقيم بتنشيطها كما سيتم إشعار العميل عبر الرسائل النصية القصيرة "SMS" بالإلغاء.

19.5 يجوز للبنك إلغاء البطاقة في حالة إفلاس أو إعسار حامل البطاقة، وعندئذٍ تصبح جميع المبالغ غير المسددة مستحقة وواجبة الدفع الفوري وعلى حامل / حاملي أي بطاقة / بطاقات إضافية التوقف فوراً عن استخدام تلك البطاقات وعلى حامل البطاقة سداد أي مبالغ قد تكون مستحقة بموجب هذه الشروط والأحكام.

19.6 في حالة وفاة حامل البطاقة أو ثبوت إصابته بالعجز الكلي الدائم، سيتم إغلاق حساب البطاقة.

19.7 تصبح جميع المبالغ المستحقة على حساب البطاقة مستحقة وواجبة الدفع للبنك عند إنهاء هذه الاتفاقية.

20. القانون واجب التطبيق:

تخضع الشروط والأحكام العامة وما يترتب عليها من حقوق لحامل البطاقة و/أو كذلك حقوق البنك، ويتم تفسيرها وفقاً للقوانين والأنظمة السارية في المملكة العربية السعودية وللتعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي. وعليه، فإن أي مطالبة أو نزاع أو خلاف ينشأ من تطبيق الشروط والأحكام العامة، سيتم رفعه إلى الجهات القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية.

21. أحكام عامة:

21.1 تحديث المعلومات الشخصية تعود المسؤولية على حامل البطاقة وحده في التأكد من صحة وتحديث معلومات الاتصال الشخصية في سجلات البنك باستمرار. وعلى حامل البطاقة إخطار البنك فوراً وخطياً عن أي تغيير يطرأ على المعلومات التي قدمها للبنك، والتي تشمل على سبيل المثال عمله و/أو عنوانه، معلومات الاتصال.... الخ، وعليه تقديم الوثائق التي تثبت هذا التغيير. سيقوم البنك باستخدام المعلومات المتوفرة لديه لأي تواصل مع حامل البطاقة. يتحمل حامل البطاقة وحده المسؤولية المترتبة على عدم صحة تلك المعلومات أو عدم تحديثها أو التأخر في ذلك.

21.2 تعديل الشروط والأحكام:

مع مراعاة ما ورد في الفقرة (19.3) من هذه الشروط والأحكام: يحق للبنك تعديل هذه الشروط وسوف يقوم البنك بإشعار حامل البطاقة من خلال رسالة نصية على الرقم المسجل لدى البنك أو عبر القنوات الموثقة بأي تغيير في الشروط والأحكام وذلك خلال فترة لا تقل عن (30) يوماً تقويمياً قبل أن يصبح التعديل نافذاً.

باستثناء التغييرات المرتبطة بالآتي:

- أ- تمديد مهلة السماح.
- ب- تخفيض في الرسوم.
- ج- تغيير يتعلق بمعلومات حول أي خدمة اختيارية مرتبطة بشروط وأحكام البطاقة. وسيتم توفير أحدث الشروط والأحكام على موقع البنك الإلكتروني.
- 21.3 يجوز للبنك العمل بمقتضى أية تعليمات تم إرسالها من قبل حامل البطاقة إلى البنك باستخدام نظام الرد الآلي. ويخول حامل البطاقة البنك تسجيل أية تعليمات من هذا القبيل والاحتفاظ بها واستعمالها كدليل أمام المحاكم أو في أية إجراءات قانونية أخرى.
- 21.4 تحويل الحقوق: للبنك الحق المطلق في تحويل كافة حقوقه والتزاماته الناتجة عن هذه الشروط والأحكام وأي تعديل أو مستجدات لها كلها أو بعضها إلى من يشاء دون الحصول على موافقة حامل البطاقة أو إشعاره بذلك. ولا يحق لحامل البطاقة أن يحول حقوقه أو التزاماته المترتبة عليه بموجب هذه الشروط والأحكام وأي تعديل أو مستجدات لها إلى أي جهة أخرى دون موافقة خطية مسبقة من البنك.
- 21.5 التنازل: يحق للبنك في أي وقت أن يتنازل عن حقوقه الناشئة عن/بموجب هذه الشروط والأحكام إلى أي جهة أخرى وذلك دون الحاجة إلى الحصول على إذن من حامل البطاقة أو إشعاره بذلك.
- 21.6 التقاضي: يحق للبنك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية في سبيل استيفاء حقوقه المتعلقة بهذه الشروط والأحكام، كما يحق له اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة في سبيل ذلك.

- 21.7 المحافظ الرقمية: إن تسجيل/إضافة البطاقة الائتمانية لدى محافظ الدفع الإلكترونية (على سبيل المثال لا الحصر: أبل باي، مدى باي) بمختلف أنواعها يعتبر بمثابة تفويض غير مشروط وغير قابل للنقض صادر من قبل حامل البطاقة للشخص الذي يقوم باستخدام الجوال و/أو أي اكسسوارات تقبل الدفع في أي وقت لأي عملية؛ ويترتب على ذلك كون حامل البطاقة مسؤول مسؤولية مباشرة عن كافة الالتزامات التي تنشأ من هذه المحافظ كما لو كانت هذه الالتزامات نشأت من حامل البطاقة نفسه. يتعهد حامل البطاقة بأنه في حال فقدان الجوال و/أو أي اكسسوارات قام بإضافة البطاقة في محافظها الإلكترونية: بإشعار البنك فوراً بطلب إيقاف عمليات المحافظ الإلكترونية، ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن أي عمليات يتم تنفيذها بواسطة محافظ الدفع الإلكترونية قبل تسلم البنك إشعار كتابي أو هاتفي يفيد بفقد أو سرقة الجوال و/أو الاكسسوارات.
- 21.8 لغة الاتفاقية: تحرر هذه الشروط والأحكام باللغة العربية ابتداءً، وفي حال طلب حامل البطاقة نسخة باللغة الإنجليزية فسيتم تزويده بها، وإن وجد اختلاف بين النصين العربي والإنجليزي فتكون العبرة بالنص العربي.

- يقر حامل البطاقة أن جميع المعلومات الواردة في هذا الطلب صحيحة، والبنك له الحق في التحقق وتبادل المعلومات مع البنوك الأخرى. ويدرك أن استخدام البطاقة لعمليات الشراء والسحب النقدي أو أي عمليات أخرى سيتم إضافته إلى حساب البطاقة ويقر بأنه سيدفع جميع هذه المبالغ، والرسوم المالية، ورسوم الخدمات والالتزامات الناتجة عن استخدامه للبطاقة/البطاقات. يحتفظ البنك بالحق في عدم قبول هذا الطلب على أن يكون عدم قبوله لهذا الطلب مسبباً وفق ما سلف بيانه أعلاه.
- يقر حامل البطاقة بالتزامه بجميع الشروط والأحكام الكامنة وراء هذا التطبيق ويوافق على تزويد البنك بأي معلومات يتطلبها إنشاء و/أو تدقيق و/أو إدارة حسابات البطاقات والتسهيلات المتعلقة بها، يفوض حامل البطاقة البنك للحصول على وجمع أي معلومات يراها ضرورية أو في حاجة إليها بخصوص حسابات بطاقاته والتسهيلات المتعلقة بها، من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (GOSI) وشركة علم، أو معلومات من جهات حكومية أخرى / جهات مرخصة والإفصاح ومشاركة (بما في ذلك جمع البيانات) تلك المعلومات إلى الشركات المذكورة أو أي طرف ثالث حسب الاقتضاء، وفقاً للاتفاقية ومدونة القواعد المعتمدة أو لأي وكالة أخرى معتمدة من البنك المركزي السعودي.
- يقر حامل البطاقة بأنه على علم بأنه يحق للبنك قبول طلب الحصول على بطاقة ائتمانية من خلال منصات البنك الرقمية، على سبيل المثال لا الحصر: (البريد الإلكتروني، الموقع الإلكتروني للبنك أو شركائه، و/أو الحلول الرقمية المعتمدة من طرف ثالث مرخص له). سيتم الموافقة والقبول على جميع الإقرارات على الطلب في حال اخترت التقدم بطلب الحصول على بطاقة ائتمانية من خلال أي من حلول البنك الرقمية.
- يقر حامل البطاقة ويلتزم شخصياً بتحديث بياناته الشخصية المطلوبة من البنك، كما يتعهد بإحضار هويته المحدثة وذلك بمجرد انتهاء صلاحية الهوية الحالية. **ويقر ويتفهم أنه في حالة عدم قيامه بتحديث بياناته فيحق للبنك تجميد حسابه/بطاقته الائتمانية و/أو أي تسهيلات ائتمانية متعلقة به/ بها.**
- يقر حامل البطاقة بأن لديه كامل الأهلية الشرعية للدخول في هذه الاتفاقية وأن جميع المعلومات الواردة صحيحة وأنه فهم جميع أحكام وشروط هذه الاتفاقية.
- يقر حامل البطاقة بأنه المالك والمستخدم الوحيد لبطاقة البنك الائتمانية، وباتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة من الفقد أو سوء الاستخدام أو السرقة، ويتعهد بعدم إعطاء البطاقة إلى أي شخص آخر.
- يقر حامل البطاقة بمسؤوليته الكاملة أمام البنك والسلطات المختصة عن جميع الأموال التي يودعها شخصياً أو يودعها غيره في حسابه بعلمه أو دون علمه في حال عدم إبلاغه للبنك رسمياً، كما يقر بأن مصادر أمواله ناتجة عن أنشطة مشروعة وأنها سليمة من التزيف.
- إن طلب البطاقة الائتمانية من خلال أي منصة يحددها البنك لذلك (طلب تقديم ورقي، الكترونياً من خلال رابط، جهاز لوحي، أي جهاز رقمي) يعتبر موافقة على الإقرار أعلاه. حامل البطاقة يوافق على أن بعض المنصات لا تحتاج توقيع يدوي من حامل البطاقة. تطبق شروط وأحكام البطاقة الائتمانية المذكورة بالموقع الإلكتروني للبنك والتي يوافق حامل البطاقة على الالتزام بها. يحتفظ البنك بالمعلومات التي يزودها حامل البطاقة في طلب البطاقة الائتمانية.
- أقر بأنني قد قرأت وفهمت وأوافق على محتويات هذا الإفصاح وأقر/أوافق على الحصول والاحتفاظ بنسخة إلكترونية لدي للرجوع إليها في وقت الحاجة..
- أوافق على الشروط والأحكام لبطاقة مزيد الائتمانية لدى البنك، والتي يمكن الوصول إليها على (<https://www.emiratesnbd.com.sa/ar>) وهو ما أوافق عليه وأوافق صراحة على الالتزام به، سواء باللغة العربية أو الإنجليزية.

الملحق (ب): نموذج إفصاح عن المزايا الأساسية والاختيارية

البند 1: بطاقة مزيد الائتمانية من بنك الإمارات دبي الوطني برامج المكافآت والعروض المماثلة (مزايا أساسية)

الاسترداد النقدي:
سيتم تطبيق معدل الاسترداد النقدي والحدود الشهرية الموضحة أدناه على المعاملات المؤهلة لكل فئة:

مجموعات فئات التجار	الاسترداد النقدي %*	الحد الأقصى للاسترداد النقدي شهرياً (₪)	تاريخ اكتساب النقاط
المطاعم	10%	200	عند إصدار كشف الحساب
التموينات الغذائية	5%	200	
الخدمات الطبية والصيدليات	5%	200	
المدارس والتعليم	5%	200	
شركات الطيران والفنادق	2%	200	
جميع الفئات الأخرى	0.5%	مفتوح	

- ينطبق استرداد مزيد النقدي على المعاملات المؤهلة التي تتم باستخدام البطاقات، وسيتم تقريب مبلغ الاسترداد النقدي المحسوب إلى أقرب ₪.
- الحد الأدنى للإنفاق للاستفادة من الاسترداد النقدي هو 1000 ₪، وذلك بناءً على كشف الحساب الشهري لكل حامل بطاقة ائتمان، باستثناء استثناءات اكتساب المكافآت المذكورة في المادة (13.10).
- سيتم إخطار العميل عبر الرسائل النصية القصيرة قبل أربعة عشر (14) يومًا على الأقل من انتهاء صلاحية المزايا بموجب البرنامج.
- سيتم إخطار العميل عبر الرسائل النصية القصيرة قبل ثلاثين (30) يومًا على الأقل من أي تعديل على البرنامج. ويحق للعميل إنهاء الاتفاقية خلال أربعة عشر (14) يومًا من تاريخ الإخطار، واسترداد الرسوم السنوية بعد خصم رسوم الفترة المستخدمة.

البند 2: برنامج أقساط البطاقة الائتمانية (مزايا اختيارية)

الحد الأدنى لتحويل العملية إلى أقساط ميسرة	الحد الأعلى لتحويل العملية إلى أقساط ميسرة	فترة التقسيط (شهر) إنفاق حامل البطاقة	رسوم اشتراك الأقساط	رسوم الغاء الأقساط
1,000 ₪	هو الحد الائتماني أو 100,000 ₪ أيهما أقل	36, 24, 12, 9, 6, 3	لا يوجد	100 ₪ غير شاملة الضريبة المضافة 15%

ملحق (أ): نموذج الإفصاح عن الرسوم والتكاليف المرتبطة بالبطاقة الائتمانية
ملخص اتفاقية البطاقة الائتمانية

بيانات البطاقة الائتمانية

الحد الائتماني للبطاقة (AED)	سيتم تعيين الحد الائتماني بعد دراسة الطلب وموافقة العميل عليه
معدل النسبة السنوي (APR) بناءً على الحد الائتماني	سيتم تعيين معدل النسبة السنوي عند تحديد الحد الائتماني
مبلغ الحد الأدنى المستحق	5% من المبلغ المستحق
تاريخ الاستحقاق	بعد 25 يوم من تاريخ إصدار كشف الحساب كما هو موضح في البند (9.3)
تاريخ كشف الحساب	تاريخ 7 من بداية كل شهر

رسوم بطاقة مزيد الائتمانية

معدل النسبة السنوي (APR)*	47.90%
**رسوم سنوية (AED)	200
كلفة الأجل	3.20%
غرامة السداد المتأخر (AED)	50
رسوم السحب النقدي (السحب من جهاز الصراف الآلي، وتنفيذ عملية تحويل إلى الحساب الجاري)	3% من مبلغ العملية بحد أقصى 75 AED
رسوم السحب النقدي (شحن المحفظة الإلكترونية)	مجاناً
رسوم استبدال البطاقة (AED)	15
رسوم الاعتراض الخاطئ (AED)	25
نسبة العمليات الدولية	2%
رسوم إلغاء خطة الأقساط (AED)	100
الاستعلام عن بطاقة الائتمان عبر جهاز الصراف الآلي (AED)	1.5
استخدام بطاقة الائتمان المحلية عبر الأجهزة نقاط البيع أو الشراء عبر الإنترنت	مجاناً

جميع الرسوم خاضعة لضريبة القيمة المضافة 15%.

* معدل النسبة السنوي محتسب على حد ائتماني 30,000 AED.

* معدل النسبة السنوي قابل للتغيير بناءً على الحد الأعلى للبطاقة وأصل المبلغ المستحق.

** تاريخ الرسوم السنوية هو تاريخ تفعيل البطاقة، وسيتم إشعار العميل قبل استحقاق الرسوم السنوية قبل (14) يوماً، مع إتاحة إمكانية إلغاء البطاقة خلال هذه المهلة دون احتساب الرسوم.

- يحق لحامل البطاقة إلغاء البطاقة خلال (90) يوم من استلامها ودون أن تتم مطالبته بأي رسوم أو عموله من البنك خلال هذه الفترة ما لم يقيم حامل البطاقة بتنشيطها.

أبرز أحكام اتفاقية البطاقة الائتمانية

المادة أو البند	
4.5 يوافق حامل البطاقة على احتساب جميع المعاملات بالريال السعودي، وسيتم تحويل أي مبلغ معاملة تمت بعملة أخرى غير الريال السعودي إلى الريال السعودي وفقاً لسعر الصرف الذي يحدده البنك، وذلك في تاريخ خصم مبلغ المعاملة من حساب البطاقة. وقد تفرض رسوم تحويل عملة على هذه المعاملة (بالإضافة إلى المعاملات التي تتم بالريال السعودي من خارج المملكة أو في حال تواجد التاجر خارج حدود المملكة العربية السعودية)، وأي مبلغ إضافي يُضاف إلى حد بطاقة الائتمان سيُطبق كرسوم وفقاً للإفصاح الأولي والموضح في جدول الرسوم والتكاليف.	الآثار المترتبة على العمليات المنفذة بالعملة الأجنبية
11.4 لتجنب رسوم مالية إضافية، يجب دفع إجمالي الدفعات المستحقة وتصفية المبالغ التي يتلقاها البنك في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعات المشار إليه في كشف الحساب. إذا اختار حامل البطاقة عدم تسوية إجمالي الدفعة المستحقة بالكامل، يتعين على حامل البطاقة - في أو قبل تاريخ استحقاق السداد المحدد من قبل البنك - أن يدفع النسبة المتفق عليها للدفع أو 5% من المبلغ في كشف الحساب. في جميع الحالات، يجب على حامل البطاقة التأكد من أن البنك تلقى الدفعة التي تم إجراؤها قبل تاريخ استحقاق الدفع من أجل التأكد من أن البنك يتلقى المبالغ المستحقة في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة حيث إنه لن يتم إضافة أي مبلغ إلى حساب البطاقة حتى يتم استلام المبالغ التي تمت تصفيتها.	أحكام السداد/ الآثار المترتبة على سداد مبلغ الحد الأدنى للمبلغ المستحق
11.8 في حالة عدم سداد المبلغ الأدنى المطلوب سداده عند حلول التاريخ المحدد للدفع لمدة ثلاثة شهور متتالية، سوف يقوم البنك بتجميد حساب البطاقة ومعاملاته كحساب متعثر وسوف يقوم البنك بالاتصال بحامل البطاقة لعرض الاستشارات الائتمانية اللازمة. 11.10 سيقوم البنك بتحديث السجل الائتماني لحامل البطاقة بحيث يعكس موقف حامل البطاقة من التعثر لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) والتي يتم تداولها بين كافة البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية، دون أية مسؤولية على البنك، ويعد العميل متعثرًا في حال عدم سداد الحد الأدنى لمدة تزيد عن (90) يوماً متتالية تقويمياً من تاريخ الاستحقاق.	أحكام سداد/ الآثار المترتبة نتيجة التعثر في السداد
تطبق رسوم السحب النقدي الاطلاع على جدول الرسوم	الآثار المترتبة على السحوبات النقدية \ التحويلات النقدية

أبرز أحكام اتفاقية البطاقة الائتمانية

المادة أو البند	
10. المعاملات المتنازع عليها: 10.1 في حال رغب حامل البطاقة الاعتراض على عملية (خطأ/نزاع حول كشف الحساب) مبينة في كشف حساب البطاقة، يتوجب عليه إشعار البنك من خلال وسيلة اتصال موثقة بذلك، وينبغي أن يفي الإشعار بالمعايير التالية: أ. ينبغي أن يتلقى البنك الإشعار في موعد لا يتجاوز (30) يومًا تقويميًا من قيام البنك بإرسال كشف الحساب ذي الصلة. ب. ينبغي أن يمكن الإشعار البنك من تحديد اسم ورقم حساب حامل البطاقة، وبيان-بالقدر-الممكن يوضح أسباب اعتقاد حامل البطاقة بوجود خطأ في كشف الحساب، وطبيعة هذا الخطأ، وتفاصيل العملية بما في ذلك التاريخ والمبلغ المتعلق بالخطأ. ج. لا يتحمل البنك أي مسؤولية حيال عمليات المتنازع عليها إذا أثبت حامل البطاقة وجود احتيال ورفض توفير المستندات ذات الصلة. د. يتحمل البنك مسؤولية العمليات بعد إبلاغ حامل البطاقة للبنك عبر الهاتف المصرفي بفقدان أو سرقة البطاقة. 10.2 تمثل عبارة "خطأ/نزاع حول كشف الحساب" أي عملية تقيد على حساب بطاقة الائتمان ينتج عنها خطأ في الرصيد العام، وتشمل أخطاء كشف الحساب الآتي: أ. عملية استخدام غير مفوضة ليست منفذة من قبل حامل البطاقة أو الشخص المخول بذلك. ب. عملية يطلب حامل البطاقة توضيح إضافي لها وتشمل مستندات موثقة. ج. مبالغ عمليات لسلع أو خدمات لم يتم إيصالها لحامل البطاقة. د. مبالغ عمليات لسلع أو خدمات غير مطابقة للمواصفات المطلوبة أو غير مطابقة للكمية المطلوبة. هـ. عدم قيام البنك بإضافة مبلغ عملية دائنة أو مبلغ آخر مودع في حساب حامل البطاقة. و. خطأ حسابي قام به البنك، بحيث تكون الرسوم أقل أو أعلى من المستحق، ويشمل ذلك فرض أتعاب أو رسوم غرامة لا تتماشى مع الأحكام والاتفاقية. ز. عدم قيام البنك بإرسال كشف حساب شهري إلى حامل البطاقة بأي وسيلة اتصال موثقة. ح. أي أخطاء أخرى مرتبطة بتعاملات حامل البطاقة. سيقوم البنك عند تلقيه اعتراض على مبلغ مخصوم على حساب البطاقة بالمباشرة في إجراءات عكس المبلغ خلال (7) أيام كحد أقصى من تاريخ استلام الاعتراض.	العمليات الخاطئة أو المتنازع عليها في كشف الحساب

أبرز أحكام اتفاقية البطاقة الائتمانية

المادة أو البند	
10.4 في حال العمليات المتنازع عليها و الإعتراض أو فقدان البطاقة أو سرقتها أو استخدامها استخدماً غير مصرح به، أو في حال الإفصاح عن الرقم التعريفي الشخصي لأي شخص فإنه يتوجب على حامل البطاقة إبلاغ البنك فوراً عبر استخدام أرقام الهاتف التي حددها البنك داخل المملكة العربية السعودية (800 754 7777)، أو من خارج المملكة العربية السعودية (+966 11 212 2333) أو من خلال تعبئة نموذج الإعتراض المتاح على الموقع الإلكتروني للبنك وإرساله إلى البريد الإلكتروني الوارد في النموذج، مع ذكر تفاصيل أرقام البطاقة، بالإضافة إلى إبلاغ الشرطة في البلد الذي حدث فيه فقدان أو السرقة أو الإفصاح.	العمليات الخاطئة أو المتنازع عليها في كشف الحساب
10.5 بعد استلام البنك البلاغ عن فقد أو سرقة البطاقة، يقوم البنك بإيقاف البطاقة المبلغ عنها ولن يتحمل حامل البطاقة أي مسؤولية أخرى بعد الإبلاغ شريطة أن يكون قد قام بالإبلاغ بحسن نية وبذل كل الاهتمام والجهد اللازمين للمحافظة على البطاقة ما لم يثبت للبنك أن تصرفه قد تم بسوء نية. وفي حالة العثور على البطاقة فإن على حامل البطاقة إبلاغ الأمر للبنك والشرطة وتسليم البطاقة التي عثر عليها فوراً إلى أي من الفروع التابعة للبنك في المملكة العربية السعودية لكي يتم إتلافها، كما يجب على حامل البطاقة عدم محاولة استخدام البطاقة.	
10.6 إن مسؤولية حامل البطاقة في حال الاستخدام غير النظامي للبطاقة محددة بحسب الآتي:	
أ. في حال سرقة أو فقدان البطاقة، فإن مسؤولية حاملها لا تتجاوز العمليات المنفذة قبل إبلاغ البنك بالسرقة أو الفقدان، وألا يتجاوز المبلغ حد البطاقة الائتماني أو إجمالي مبلغ العمليات غير النظامية المسجلة على حساب البطاقة أيهما أقل.	
ب. لا يتحمل حامل البطاقة أي مسؤولية عن هذه العمليات بعد قيامه بإبلاغ البنك بفقد أو سرقة البطاقة وذلك في حال توفر الشروط التالية:	
1. قيام حامل البطاقة دون أي تأخير بإبلاغ البنك عن طريق الهاتف بفقدان أو سرقة البطاقة.	
2. عدم قيام البنك باستلام بلاغ الفقدان أو السرقة نتيجة إهمال أو تأخير من قبل البنك.	
3. قيام حامل البطاقة باتخاذ إجراءات احترازية لحفظ البطاقة والاهتمام بها من مخاطر السرقة أو الاستخدام غير النظامي.	
ج. في حال كان النزاع متعلق بشبهة احتيال أو احتيال حقيقي (مثل بطاقة مزيفة، نسخ البيانات...أخرى) فسيقوم البنك بإجراء عكس قيد العملية وإيداعها في حساب البطاقة.	

أبرز أحكام اتفاقية البطاقة الائتمانية

المادة أو البند	
10.7 عند قيام حامل البطاقة بالإبلاغ عن عمليات غير نظامية، سيقوم البنك بإجراء التحقيق الضروري لتحديد المسؤوليات والالتزامات، ويجب على حامل البطاقة تقديم جميع المعلومات والوثائق اللازمة للمساعدة في التحقيقات. وفي حال الحاجة إلى استكمال أي معلومات أو مستندات للتحقق من صحة الاعتراض، سيقوم البنك بالتواصل مع حامل البطاقة خلال مدة لا تتجاوز (7) أيام من تاريخ تقديم الاعتراض. 10.8 يجوز للبنك ووفقاً لتقديره الموافقة على إصدار بطاقة بديلة لأي بطاقة مفقودة أو مسروقة والتي سيتم إصدارها بنفس شروط وأحكام البطاقة الأصلية أو حسبما يتم تعديلها من حين لآخر. ويحتفظ البنك بحقه في قيد رسم استبدال / رسم إداري على حساب حامل البطاقة وإشعار حامل البطاقة بذلك. 10.9 في حال ثبت فيما بعد بأن العملية المتنازع عليها من قبل حامل البطاقة ناشئة عن استخدام حامل البطاقة، سيشعر البنك حامل البطاقة خطياً بتاريخ استحقاق الدفع وبجزء المبلغ المتنازع عليه والعمولة ذات صلة والرسوم المسؤول عنها كما هو موضح في جدول الإفصاح المبدئي. كما سيرفع البنك تقريراً إلى شركة المعلومات الائتمانية بأن الحساب أو المبلغ متأخر عن السداد، لأن المبلغ المستحق ما زال غير مدفوع بعد تاريخ الاستحقاق المحدد من البنك. 10.10 سيقوم البنك بتزويد حامل البطاقة عبر إحدى قنوات الاتصال الموثقة برقم مرجعي لمتابعة الاعتراض، مع تحديد الفترة الزمنية المتوقعة لمعالجته. وسيتم معالجة طلب النزاع خلال فترة لا تتجاوز (90) يوماً تقويمياً من تاريخ تعبئة نموذج النزاع (أي بعد استلام جميع المستندات والمعلومات المطلوبة). 10.11 يجوز للبنك تمديد فترة معالجة طلب النزاع، على ألا تتجاوز المدة الإجمالية للمعالجة 120 يوماً تقويمياً من تاريخ إكمال الاعتراض، مع إشعار العميل بالمبررات. 10.12 لن يقوم البنك بمطالبة حامل البطاقة بسداد أي مبالغ مرتبطة بالعملية محل الاعتراض حتى الانتهاء من معالجة الاعتراض. 10.13 سيقوم البنك بتزويد حامل البطاقة بنتيجة دراسة الاعتراض عبر الرسائل النصية أو الهاتف المصرفي، مع بيان آلية الاعتراض على النتيجة والتصعيد.	العمليات الخاطئة أو المتنازع عليها في كشف الحساب
8.1 يحق لحامل البطاقة إجراء عمليات السحب النقدي من خلال استخدام البطاقة في أي جهاز صراف آلي تابع لفرع البنك أو لأي بنك أو مؤسسة مالية أخرى عبر من يزود بمثل هذا السحب النقدي. ويتم ذلك في حدود الحد الأقصى للسحب النقدي من حد البطاقة الائتمانية والمحدد حالياً بنسبة (30%) من حد البطاقة الائتمانية.	حد السحب النقدي

6. البطاقات الإضافية، والبطاقات البديلة:

6.1 يجوز للبنك إصدار بطاقة إضافية تحت حساب حامل البطاقة الرئيسي لفرد معين (حامل البطاقة الإضافية) ويتم ذلك بموجب طلب يقدمه حامل البطاقة الرئيسي. وفي حال رفض البنك إصدار البطاقة الإضافية فسيتم إشعار العميل بأسباب الرفض وآلية الاعتراض على الرفض من خلال وسيلة اتصال موثقة في غضون ثلاثة أيام من تاريخ اتخاذ قرار الرفض.

6.2 سيكون حامل البطاقة الرئيسي مسؤولاً في كافة الأحوال عن الرسوم المالية ورسوم الخدمات والمصاريف والتكاليف التي تحدث من قبل حامل البطاقة الإضافية من خلال استخدامه للبطاقة، كما يكون مسؤولاً عن كافة العمليات، ويتم قيد هذه العمليات على حساب حامل البطاقة الرئيسي. يخضع استخدام البطاقات الإضافية للشروط والأحكام الواردة لحامل البطاقة الرئيسي ولن يتم معاملة البطاقات الإضافية كبطاقات مستقلة لأغراض الحساب. يقوم البنك بتحصيل رسوم إصدار لكل بطاقة إضافية ويكون الحد الائتماني للبطاقة الإضافية ضمن الحد الائتماني للبطاقة الرئيسية.

6.3 تعتبر البطاقة الإضافية تابعة للبطاقة الرئيسية من حيث الإلغاء والتجديد والإيقاف، وغير ذلك من الأمور، ولن يكون لإلغاء أو تجديد أو إيقاف البطاقة الإضافية أي أثر على البطاقة الرئيسية.

6.4 يمكن للبنك أن يصدر لحامل البطاقة بطاقة بديلة بمدة صلاحية جديدة في الحالات الآتية:

أ. إذا تم الإبلاغ عن فقدان البطاقة أو سرقتها أو تلفها.
ب. إذا تم إيقاف البطاقة بسبب الاشتباه في عملية احتيال أو عملية مشبوهة.

ج. إذا انتهت مدة صلاحية البطاقة الأصلية وكانت البطاقة البديلة من نفس نوع بطاقة الائتمان المعاد إصدارها.

د. أي أسباب فنية أخرى بما فيها التحديثات التقنية وتحسينات الأنظمة.
هـ. إذا كان الحساب غير متعثر.

و. إذا أنهيت البطاقة المشتركة ذات العلامة التجارية المزدوجة أو البطاقة التعاونية أو البطاقة المخصصة لتاجر محدد وأصدرت بطاقة بديلة وفقاً لاتفاقية البطاقة الأصلية بين البنك وحامل البطاقة.

ز. إذا صدرت متطلبات أو ضوابط جديدة أو محدثة من البنك المركزي السعودي.

6.5 يتم إشعار العميل عبر الرسائل الموثقة عند إعادة إصدار البطاقة البديلة ويحق لحامل البطاقة أن يقبل البطاقة البديلة أو أن يرفضها خلال (14) يومًا تقويمياً من إشعاره، ويعتبر موافقاً على إصدار البطاقة البديلة إذا لم يبد اعتراضه على ذلك خلال المدة المشار إليها، أو في حال قيامه بتنشيط البطاقة البديلة.

6.6 تعامل البطاقة البديلة على أنها نفس البطاقة الائتمانية التي تم إعادة إصدارها بما في ذلك نوع البطاقة، وشروط وأحكام الاستخدام، ونوع العلامة.

6.7 أي رسوم وتكاليف على البطاقة الأصلية تنطبق جميعها على البطاقة البديلة، إلا إذا كان إصدار البطاقة البديلة لتلبية لطلب حامل البطاقة بترقية بطاقته إلى فئة أعلى بمنافع إضافية وبشروط وأحكام خاصة وسعر ورسوم خاصة بتلك الفئة الأعلى.

أبرز أحكام اتفاقية البطاقة الائتمانية

المادة أو البند	
18.1 يقر حامل البطاقة أن عدم الامتثال والاخلال بهذه الشروط والأحكام قد يؤدي إلى: أ- إلغاء/ تعليق البطاقة /البطاقة الإضافية. ب- تأثير سلبي على سجل حامل البطاقة لدى سمة، وقدرة حامل البطاقة على الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة. ج- اتخاذ الإجراء القانوني مع التصعيد إلى السلطات القضائية المختصة. د- زيادة العبء المالي المستحق على العملات والرسوم والمصاريف في حالة دفع الحد الأدنى للمبلغ المستحق فقط كل شهر	مخاطر الإخلال بالالتزامات

جميع الرسوم خاضعة لضريبة القيمة المضافة 15%.

*معدل النسبة السنوي محتسب على حد ائتماني 30,000 ريال.

*معدل النسبة السنوي قابل للتغيير بناءً على الحد الأعلى للبطاقة وأصل المبلغ المستحق.

**تاريخ الرسوم السنوية هو تاريخ تفعيل البطاقة، وسيتم إشعار العميل قبل استحقاق الرسوم السنوية قبل (14) يومًا، مع إتاحة إمكانية إلغاء البطاقة خلال هذه المهلة دون احتساب الرسوم.

- أقر بأنني قد قرأت وفهمت وأوافق على محتويات هذا الإفصاح وأقر/أوافق على الحصول والاحتفاظ بنسخة إلكترونية لدي للرجوع إليها في وقت الحاجة.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال على الرقم 800 754 7777

توقيع حامل البطاقة	توقيع الشخص المفوض للجهة المُصدرة والختم
--------------------	--



ملحق (ج) : مثال توضيحي لاحتساب كلفة الأجل

المثال 1 (الشهر الأول): إذا كان حامل البطاقة يصدر له كشف الحساب بتاريخ 7 من كل شهر وقد قام بالعمليات التالية خلال المدة ما بين 7 مارس إلى 7 أبريل:

- عمليات شراء بمبلغ 10,000 ₪ بتاريخ 10 مارس
- عمليات سحب نقدي 6,000 ₪ بتاريخ 1 أبريل

وإذا افترضنا أنه لا يوجد مبالغ مستحقة على البطاقة لكشف حساب 7 مارس فإن حامل البطاقة سوف يحصل على كشف حساب 7 أبريل بمبلغ إجمالي مستحق قدره 16,075 ₪ (المبلغ المستخدم + رسوم السحب النقدي 75 ₪ لكل عملية سحب نقدي).

على حامل البطاقة سداد المبلغ المستحق خلال 25 يوم من تاريخ إصدار الكشف ولديه الخيار بدفع 5% من المبلغ المستحق.

المثال 2 (الشهر الثاني): بدءاً من 7 أبريل، سيكون لدى حامل البطاقة رصيد سابق بمبلغ 16,075 ₪. في حالة استلام دفعة جزئية قدرها 3,000 ₪ في 1 مايو سيتم احتساب رسوم الفائدة لكشف حساب 7 مايو على النحو التالي:

- معاملة الشراء بالتجزئة منذ تاريخ المعاملة (10 مارس) وحتى تاريخ الدفع (1 مايو):

$$10,000 \times 38.40\% \times 53 \text{ يوم} / 360 \text{ يوم} = 565.33 \text{ ₪}$$
- معاملة الشراء بالتجزئة منذ تاريخ (1 مايو) وحتى تاريخ إصدار كشف الحساب (7 مايو):

$$10,000 \times 38.40\% \times 6 \text{ أيام} / 360 \text{ يوم} = 64.00 \text{ ₪}$$
- الرصيد المتوفر للسحب النقدي من تاريخ (1 مايو) وحتى تاريخ إصدار كشف الحساب (7 مايو):

$$3,000 \times 38.40\% \times 6 \text{ أيام} / 360 \text{ يوم} = 19.20 \text{ ₪}$$

إجمالي رسوم الفائدة المستحقة لكشف حساب 7 مايو سيكون 648.53 ₪

** يتم احتساب الفائدة على معاملات الشراء بالتجزئة على أساس يومي منذ تاريخ المعاملة، نظراً لعدم تسوية الرصيد المستحق بالكامل بحلول تاريخ استحقاق الدفع.

المثال 3 (الشهر الثالث): بـ 7 مايو، سيكون لدى حامل البطاقة رصيد سابق بمبلغ 13,723.53 ₪. في حين العميل أجرى المعاملات التالية خلال ذلك الشهر:

- الدفع الجزئي بمبلغ 3,500 ₪ في 10 مايو
- معاملة شراء بالتجزئة بمبلغ 3,000 ₪ في 16 مايو
- سحب نقدي بمبلغ 600 ₪ في 18 مايو

ستحسب تكلفة رسوم الفائدة كالتالي:

- رصيد معاملات الشراء بالتجزئة من آخر كشف حساب (7 مايو) حتى تاريخ الدفع (10 مايو): 10,223.53 ₪

$$10,223.53 \times 38.40\% \times 3 \text{ يوم} / 360 \text{ يوم} = 32.72 \text{ ₪}$$
- رصيد معاملات الشراء بالتجزئة من تاريخ الدفع (10 مايو) حتى تاريخ إصدار كشف الحساب (7 يونيو):

$$10,223.53 \times 38.40\% \times 29 \text{ يوم} / 360 \text{ يوم} = 316.25 \text{ ₪}$$

إجمالي رسوم الفائدة المستحقة لكشف حساب 7 يونيو سيكون 348.97 ₪

الأمثلة لا تشمل ضريبة القيمة المضافة 15%

مثال توضيحي لاحتساب فائدة الصرف بالعملات الأجنبية

مبلغ عملية الشراء الدولية بعملة (أ) : 1,000 < باعتقاد أن نسبة التحويل من عملة الصرف (أ) إلى الريال السعودي هي 3.75 < المبلغ بالريال $3,750 = 3.75 \times 1000$ ₪ < قيمة الفائدة على عملية الصرف الدولية: $75 = 2\% \times 3,750$ ₪ < القيمة المضافة على مبلغ الرسوم: $11.25 = 15\% \times 75$ ₪ < إجمالي المبلغ الموجب دفعه: $3,836.25 = 3,750 + 75 + 11.25$ ₪ < يتم التحويل من العملة الأجنبية إلى الريال السعودي من خلال فيزا/ماستركارد وفقاً لمعدلاتها السائدة لذلك اليوم.

مبلغ عملية السحب النقدي الدولية بعملة (أ) : 1,000 < باعتقاد أن نسبة التحويل من عملة الصرف (أ) إلى الريال السعودي هي 3.75 < المبلغ بالريال $3,750 = 3.75 \times 1000$ ₪ < القيمة المضافة على مبلغ الرسوم: $11.25 = 15\% \times 75$ ₪ < رسوم السحب النقدي بالريال السعودي: $86.25 = 11.25 + 75$ ₪ < إجمالي المبلغ الواجب دفعه بالريال السعودي: $3,836.25 = 3,750 + 86.25$ ₪ < يتم التحويل من العملة الأجنبية إلى الريال السعودي من خلال فيزا/ماستركارد وفقاً لمعدلاتها السائدة لذلك اليوم.
--

مثال على دفع الحد الأدنى المستحق*	
أصل المبلغ المستحق	7,000
رسوم الفائدة السنوية	38.40%
نسبة الحد الأدنى الشهري للسداد	5%
عدد الشهور لسداد إجمالي المبلغ*	85
البطاقة	مزيد بلاتينوم

*فقط إذا تم دفع الحد الأدنى المستحق شهرياً

الإخلال بالالتزام في منتج البطاقات الائتمانية: في حال فشل حامل البطاقة في دفع الحد الأدنى للدفع المستحق في شهر معين، سيتعين على البنك فرض رسوم مالية حسب جدول الرسوم في الإفصاح المبدئي، وسيقوم البنك بإضافة اسم حامل البطاقة إلى القائمة المتأخرة، وسيتم أيضاً إبلاغ مكتب الائتمان السعودي (سمه) إذا لم يتم دفع الحد الأدنى المستحق الدفع لمدة ثلاثة أشهر متتالية. فسيتم حظر حساب بطاقة الائتمان الخاصة بحامل البطاقة بشكل دائم.

المسؤولية المالية: الرجاء التأكد من القدرة على تحمل جميع الإلتزامات المالية الحالية والمستقبلية قبل التقدم بطلب تمويل. الفشل في ذلك قد ينتج عنه سجل إئتماني سلبي في سمه يؤثر على إمكانية التقدم بطلب أي من المنتجات التمويلية لدى بنك الإمارات دبي الوطني أو أي من البنوك الأخرى في المستقبل.

توقيع حامل البطاقة	توقيع الشخص المفوض للجهة المُصدرة والختم
--------------------	--